

21 ماي 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 30 سؤال؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 15 سؤال؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 14 جواب.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الأمين المحترم.

وإذا سمحتم نشرع الآن في معالجة أسئلة المحور الأول، حول سياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا، وعدد الأسئلة التي توصلنا بها في هذا المحور 10. أفتح الآن باب التدخلات، والكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الرئيس.

بعد تحيتي للجميع كل بصفته، سألنا حول سياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

زملائي الأعزاء،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يعد إصلاح منظومة التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ثاني أولوية وطنية بعد الوحدة الترابية للمملكة وبالتالي فإن المسؤولية مشتركة بين كل القوى الحية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع المدني، للدفاع عن الحق في التعليم للجميع وتنشئة الأجيال وتحقيق الأهداف التنموية الشاملة والمستدامة.

فإلى متى سنظل نبحث عن السبيل للخروج من أزمة التعليم، ومتى سينفصل التعليم عن الأزمة وتصبح الرؤية واضحة لجميع المتدخلين في عملية التعليم.

أما حان الوقت للاعتراف بأن المشكل يكمن في السياسة العمومية

محضر الجلسة رقم 222

التاريخ: الثلاثاء 15 رمضان 1440هـ (21 مايو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وسبع عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوعين اثنين:

المحور الأول: سياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا؛

المحور الثاني: سياسة الحكومة في تدبير التوظيف في القطاع العام ورهانات تحديث الإدارة العمومية.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين

241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه

الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل

السيد رئيس الحكومة المحترم حول موضوعين اثنين:

يتعلق أولها بسياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني

والبحث العلمي ببلادنا؛

والموضوع الثاني يتعلق بسياسة الحكومة في تدبير التوظيف في القطاع

العام ورهانات تحديث الإدارة العمومية.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي

الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين المحترم.

السيد أمين الجلسة إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

لقد توصل المجلس بالمراسلات التالية:

أولا، لقد أودع فريق العدالة والتنمية لدى مكتب المجلس مقترح قانون

يتعلق بالتصريح الإجباري بالممتلكات.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء

قضية وطنية بعد قضية الوحدة الوطنية الترابية للمملكة المغربية، وهو محور اهتمام ملك البلاد.

إلا أن هذا القطاع يعيش اليوم على إيقاع مجموعة من الاختلالات التي باتت معروفة ومكشوفة للجميع استدعى تدخل عبر خطاب جلالته بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب سنة 2013 الذي وضع من خلاله الأصبغ على مكامن الخلل، حيث نعتبره خير مؤشر على القطاع يواجهه عدة صعوبات انسجاما مع الاهتمام الملكي الذي دعا إليه جلالة الملك في مناسبة ثانية بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2017-2018 إلى اعتماد نموذج تعليمي جديد لا يقتصر على الكتابة والقراءة فقط، وإنما يضمن لأبناء المغاربة الانخراط في عالم المعرفة والتواصل من أجل الولوج والاندماج في سوق الشغل، ليساهم في الارتقاء الفردي والجماعي، بدل تخرج فئات عريضة من المعطلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو إلى إخراج قضايا التعليم من المزايدات السياسية ومن الصراع الهوياتي المزعوم، على اعتبار أن دستورنا واضح يحمي قيم المغاربة المشتركة ويغنيينا عن هذا التنافس المرفوض.

لهذا، فإننا نؤكد على أن نظامنا التعليمي في حاجة إلى استعادة وظيفته التربوية وجعل المدرسة في صلب اهتمام كافة الفاعلين وإعادة الثقة في المدرسة العمومية عبر النهوض بوضعية العاملين بها والالتزام بملائمة التكوين لاحتياجات سوق الشغل وإعادة النظر في المناهج والبرامج التربوية وتأهيل الفضاء التربوي، والاستمرار في خطة بناء المدارس الجماعية للتخفيف من ضغط الاكتظاظ، وإن كانت بدورها تعاني ضعف التجهيزات والربط بشبكة الماء والكهرباء والاعتناء باللغات الحية، فالمغاربة اليوم يريدون إضافة إلى اللغتين العربية والأمازيغية تدريس أبنائهم اللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية والصينية واليابانية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن اللاستقرار الذي شهدته المدرسة العمومية منذ عدة سنوات، وهذه السنة على وجه الخصوص، تجعلنا ندق ناقوس الخطر فيما يرتبط بسياسة الحكومة في تدبير هذا القطاع.

حيث عاش الجميع وعاش مجموعة من الاضطرابات والمسيرات والاعتصامات التي كادت تعصف هذه السنة وتجعلها بيضاء، مما يحتم علينا جميعا إعادة النظر في مجموعة الخطط والتدابير المرتبطة بهذا القطاع الحيوي، الذي يمس كافة شرائح المجتمع المغربي، والذي ساهم في هذه الوضعية الفاعل السياسي بشكل سلبي، حيث أعطيت الفرصة لتيار العدمية والتبخيس لنشر سمومهم وأحقادهم وعرقلت مسيرة الإصلاح.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد عكست الخطب الملكية عناية جلالته السامية الثابتة بقطاع

المتبعة لحد الآن في مجال التعليم ببلادنا، لذا نساءلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن السياسة العمومية الكفيلة بمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا في أفق تحقيق رؤية 2015-2030. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية المحترم، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسألكم عن الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة الاختلالات البنوية التي تعاني منها منظومة التربية والتكوين؟ شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يواجه قطاع التربية والتكوين والبحث العلمي عدة تحديات بنوية ووظيفية تؤثر سلبا على مفعوله في مجالات التنمية البشرية والمجالية المنشودة. نسألكم السيد رئيس الحكومة المحترم، حول معالم السياسة الحكومية المسطرة لإصلاح جوهرى لمنظومة التربية والتكوين؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد الرزمة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله،

السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

السيد الرئيس المحترم،

لا يخفى عليكم الأهمية التي يحظى بها قطاع التربية والتكوين فهو ثاني

لمسالك معقدة في إطار ديبلوماسية جامعية، وهذه كلها ملاحظات كشفت عنها تقارير المجلس الأعلى للحسابات.

فريق التجمع الوطني للأحرار يسجل بخصوص التخطيط الاستراتيجي للتكوين الأساسي أن الوزارة تتوفر على الإطار المرجعي الذي من المفروض أن يضبط التوجهات ويحدد الأولويات، ويمكن من الاطلاع على عمليات التخطيط والتنظيم والتطوير والضبط والتوجيه حسب المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة، وذلك وفقا للمادة الأولى من القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي الذي يشكو مجموعة من النواقص، منها الافتقار إلى الاستمرارية في عملية التخطيط الاستراتيجي، عدم تتبع وتقييم استراتيجيات الوزارة، غياب تعاقد بين الوزارات والجامعات، الافتقار إلى التواصل بشأن المخطط الاستراتيجي للوزارة، عدم التنسيق في استراتيجيات الجامعات.

لذلك نجد أن تنفيذ هذا البرنامج قد واجه عدة صعوبات ومعوقات تمثلت على الخصوص في إخفاق نظام تتبع وتقييم بعض البرامج وعدم احترام بنود العقود المبرمة مع الجامعات وتنفيذ المشاريع الموكولة للوزارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي المحترم.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد رئيس الحكومة، أية مقارنة حكومية لمعالجة الاختلالات التي تعرفها منظومة التربية والتكوين؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد العربي العرائشي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة المخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، حول موضوع سياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا، وهو موضوع هام له أهميته، خصوصا ونحن بصدد بلورة نموذج تنموي جديد.

التكوين المهني، باعتباره رافعة إستراتيجية ومسارا واعدا لتهيئ الشباب للولوج إلى الشغل والاندماج المهني، حيث أثار الانتباه إلى قضية تشغيل الشباب لاسيما في علاقتها مع إشكالية الملائمة بين التكوين والشغل، لهذا لا بد أن ننوه بعمل الحكومة في إعداد استراتيجية خاصة بقطاع التكوين المهني، والتي تستلزم بدورها وقفة إذا اعتمدت على إعادة هيكلة شعب التكوين المهني وإعادة جيل جديد من مراكز التكوين وتأهيل الشباب وإقرار مجلس التوجيه مبكر نحو الشعب المهنية وتطوير التكوين بالتناوب وتعليم اللغات، وكذا النهوض بدعم وإحداث المقاولات من طرف الشباب في مجال تخصصاتهم، مشيدين في هذا الإطار بتفاعلكم الإيجابي معها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد بات تطوير تكوينات جديدة في القطاعات والمهن الواعدة مع تأهيل التكوينات في المهنة التي تنعت بالكلاسيكيات تفرض نفسها، حيث ستبقى المساطر الرئيسية لفرص الشغل بالنسبة للشباب خاصة تلك المرتبطة بقطاعات الصناعة والخدمات والبناء والأشغال العمومية والفلاحة والصيد والماء والطاقة والصناعة التقليدية، في انسجام تام مع المخططات الإستراتيجية الموائمة لهاته القطاعات، حيث تعد من ضروريات النهوض بهذا القطاع الحيوي، ناهيك عن تطوير عرض التكوين المهني بشكل أكبر من خلال تبني معايير جديدة للجودة، خاصة في قطاع الفندقة والسياحة بكيفية تحفز وتوأكب الإقلاع الضروري لهذا القطاع الإستراتيجي، دون أن ننسى في هذا الإطار التكوين المهني الخاص بقطاع الصحة في الشق المرتبط بالمهن الشبه الطبية والمهني الخاص بقطاع الصحة في الشق المرتبط بالمهن الشبه الطبية والمهني التقنية للصحة، لاسيما في مجال صيانة وإصلاح التجهيزات الطبية، حيث توجد إمكانيات حقيقية للتشغيل وضرورة بلورة تكوينات مؤهلة قصيرة، تناهز مدة أربعة أشهر، تشمل وحدات لغوية وتقنية متخصصة للأشخاص الذين يتوفرون على تجربة في القطاع غير المهيكل، وذلك من أجل منحهم الفرصة للاندماج في القطاع المهيكل من تم تثمين خبراتهم وملكاتهم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الحديث عن واقع التعليم العالي والبحث العلمي ببلادنا يجرنا بشكل أفتي إلى تسليط الضوء على مجموعة من النواقص التي تعتره، ولعل أبرزها عدم استيفاء مسطرة اعتماد المسالك وهيمنة التكوين ذي الولوج المفتوح على الولوج المحدود، وضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي والتي لا تتجاوز في أحسن الأحوال 10%.

فعلى مستوى تقييم التكوين الأساسي، فإن سير عمليات التكوين الأساسي تعتره أيضا عدم احترام شروط التسجيل بالمسالك، حيث يتم قبول طلبات الطلبة على أساس شهادات غير تلك المنصوص عليها بالملفات الوصفية، وقبول تسجيل الطلبة دون دراسة ملفاتهم ودون اجتياز المباراة وفتح مسالك للتكوين الأساسي مؤدى عنها وتسليم ديبلومات وطنية

المستويات.

وفي هذا الإطار، فإن النموذج المقترح من طرف الاتحاد العام لمقاولات المغرب يعطي للمقاولة مكانة بارزة في قيادة وضبط وسير التكوين وتتبعه وتقييمه، لكن مع ضرورة أولا العمل بطريقة منهجية لتحسين العلاقة بين المقاولة ومنظومة التكوين المهني؛

ثانيا، اعتماد إجراءات تحفيزية تشريعية ومالية ذات سند بالدعم التقني واللوجستيكي؛

ثالثا، تقييم إسهام التكوين المهني ووقعه على تنفيذ إستراتيجية التنمية القطاعية للمغرب.

ولتجاوز معوقات تطور التكوين المهني نقترح اعتماد هندسة للتكوين تركز على اكتساب الكفاءات الضرورية لمزاولة المهن، أولا؛

ثانيا، إدماج التكوين المهني بالتعليم العام مع إبراز مجالات التدخل الخاصة بقطاعات المؤسسات الحكومية والخاصة ومختلف الفاعلين في هذا القطاع وتحديد مسؤوليتهم.

وفي مجال التعليم العالي لا بد من استحضار التحديات التي تنتظر منظومة الترتيب والتكوين في علاقتها مع سوق الشغل، حيث تؤكد مختلف الدراسات والتقارير الدولية أنه في أفق سنة 2030 سيشهد العالم تحولات جذرية في مجال التعليم على مستوى ارتباطه بالتشغيل وتحقيق الأهداف الإنمائية.

كل هذه العناصر تؤكد أن مهمة الجامعة أصبحت تتجاوز إنتاج المعارف ونقلها، بل من هواجسها الأساسية تحقيق الاندماج الاجتماعي للشباب وافتتاحهم على المحيط عبر ربط التعليم بسوق الشغل، نسب مقلقة لمعدلات الهدر المدرسي على المستوى الجامعي، غياب مخطط رقمي في وقت يشهد فيه العالم ثورة رقمية على جميع الأصعدة.

السيد الرئيس،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نرى أنه قد حان الوقت لمباشرة مجموعة من التدابير يلعب التعليم العالي دوره كاملا كرافعة أساسية للتنمية عبر:

أولا، تجميع مختلف التكوينات وفق منظور شمولي؛

ثانيا، إعمال المرونة من خلال اعتماد أنماط بيداغوجية جديدة؛

ثالثا، اعتماد نظام الإشهاد الوطني؛

رابعا، خلق دينامية متشددة في مناهج التكوين مع تدريس اللغة الأجنبية بما يمكن الطالب من تملك المعرفة من مختلف المصادر وافتتاحه على سوق الشغل.

السيد الرئيس،

اعتبر الميثاق الوطني للتربية والتكوين أن التكوين المستمر حقا وواجبا للفرد مدى الحياة، كما أن التكوين المستمر آلية للارتقاء الاجتماعي للأخير.

وفي الأخير، لا بد من الاهتمام بالبحث العلمي والابتكار من خلال

فكما لا يخفى عليكم فإن منظومة التربية والتكوين من العناصر الأساسية للنموذج التنموي بسبب التلازم الوثيق بين التربية والتكوين والتنمية المنشودة. السيد الرئيس، بسبب ضيق الوقت سأركز على بعض الاقتراحات دون إغفال المكتسبات التي حققتها هذه المنظومة منذ الاستقلال.

ففي مجال التكوين المهني نسجل تطور للطاقة الاستيعابية لمؤسسة التكوين المهني التي وصلت إلى أكثر من 2000 مؤسسة ولإعداد متدربين يتجاوز 400 ألف متدرب، نسجل كذلك تنوع المتدخلين والقطاعات المكونة خصوصا بالنسبة للقطاع العام، مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل التي تشمل قطاعات الفلاحة، الصناعة التقليدية، الصيد البحري والسياحة، إلى جانب قطاع التكوين المهني الخاص والمقاولات المتدخلة في المجال وكذا القطاعات والغرف المهنية.

نسجل كذلك تنوع مسالك التكوين بهدف مواكبة الأوراش الاقتصادية ببلادنا، بلورة مجموعة من الأدوات بغية تعزيز ملائمة التكوين مع التشغيل وتحقيق حكمة أكثر ونجاعة لهذا القطاع ولاسيما مرجعية المهن والكفاءات ودلائل المهن والحرف وإرساء نظام للتقييم.

إلا أنه على الرغم من هذه المكتسبات الهامة، فإن التكوين المهني يعاني من عدة أعطاب واختلالات بنيوية تعيق بلوغ الأهداف المرجوة والمنشودة نذكر منها على الخصوص:

أولا، نموذج مبني على أساس التراكم وتداخل عدة أنواع وأنماط ومقاربات لعملية التكوين تفتقر إلى الانسجام والتكافؤ الضروريين؛

ثانيا، ضعف التنسيق بين الأطراف المعنية؛

ثالثا، غياب التلاؤم بين التكوينات المقدمة مع واقع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية وهو ما تؤكد النسب الهزيلة للاندماج والتشغيل مقارنة مع التعليم العالي؛

رابعا، عدم التكافؤ الحاصل بين الواسطين الحضري والقروي.

وحقن تتمكن منظومة التكوين المهني من القيام بدورها كاملا يجب توفير الشروط الضرورية من خلال:

أولا، إدماج التكوين المهني في التعليم العام مع اعتماد الأساليب الجديدة للتدبير والتمويل وإعادة تنظيمه بما يتيح الانسجام الأكبر؛

ثانيا، تثمين التكوين المهني من خلال إعطاء صورة إيجابية عنه وتأكيد دوره المحوري بتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص والاندماج الاجتماعي؛

ثالثا، إرساء المستلزمات الضرورية لإنجاح التكوين المهني وذلك بالتأكد على أدوار الجهات وإبراز مدى أهمية الاعتماد على المقاولات ومؤهلاتها وإمكاناتها.

السيد الرئيس،

إن الشراكة مع الوسط الاقتصادي تتيح إمكانات حقيقية وهائلة، إلا أنها تظل غير مستغلة الاستغلال الأمثل رغم انخراط فيدرالية الاتحاد العام لمقاولات المغرب وجامعاته القطاعية في برنامج التكوين المهني على جميع

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة على هاذ المجموعة من الأسئلة. تفضل السيد الرئيس المحترم.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء وأعضاء الحكومة والمستشارين المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أشكر طبيعة الحال الفرق، فرق مجلس المستشارين وأيضا السيدات والسادة على تفضلهم بطرح هاذ الأسئلة الهامة التي تتعلق بموضوع السياسة الحكومية لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي والبحث العلمي ببلدنا.

وأريد أن أقول منذ البداية أن هذا الموضوع حيوي ومهم، حيوي ومهم بالنظر إلى أن إصلاح منظومة التربية والتكوين يعد ويعتبر مدخل أساسي، أساسي للإصلاح ولرفع رهان التنمية المستدامة والتنمية الشاملة ببلادنا. وأول ملاحظة بغيت قولها هو أن كما بعض السادة المستشارين قالوا هل للحكومة رؤية؟ هل هناك رؤية؟ الرؤية موجودة هي رؤية الإستراتيجية 2015-2030 واضحة.

ما بقاش تنسولو دابا على الرؤية، خاصنا غير أشنو هي المفردات ديالها 1، 2، 3، واش هذا تنفذه واش المواعيد ديالو إلى آخره، صافي.

الرؤية الحمد لله متوافق عليه، نوقشت بطريقة موسعة أصدرها المجلس الأعلى للتعليم أصبحت الآن متاحة وبدأت الحكومة منذ الأيام الأولى في تطبيقها، إذن هاذي النقطة الأولى، وهي رؤية إستراتيجية، طموحة، عندها أهداف واضحة، وأحيانا حتى بمدد زمنية وتحقيب واضح، رؤية إستراتيجية 2015 - 2030 وهي تستحضر تطلعات مدرسة المستقبل والتحويلات التي تعيشها بلادنا ويعيشها مجتمعنا حالا والتي سيعيشها مستقبلا بطبيعة الحال.

ويمكن أن أقول أنه اليوم الحكومة تهدف من خلال خارطة الطريق إلى أن هذه الرؤية الإستراتيجية اللي كئشل هاذ المنظومة كلها تفرغت عليها مخطط تنفيذي للتربية الوطنية، مخطط تنفيذي للتعليم العامل، مع وجود إستراتيجية وطنية للتكوين المهني.

لكن هناك مبادئ واختيارات تروم أهداف واضحة وأول هدف هو تحقيق مدرسة الجودة والإنصاف، تكافؤ الفرص، وذلك من خلال جملة من التوجهات الأساسية التي عملت الحكومة على تنزيلها وفقا لمقتضيات الرؤية

الرفع من النفقات المخصصة لمجال البحث والتطوير لكونها تظل متواضعة ولا يمكنها أن تشكل محركا حقيقيا للدفع بعجلة الإنتاج والنمو. وشكرا على انتباهكم.

السيد الرئيس:

أعطيني هذيك المداخلة، أرجو موافقتنا بالمداخلات مكتوبة باش نوثقها في ذاكرة المجلس.

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم، نسألكم عن سياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي؟

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة ابتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

تعتبر سياسة الحكومات المتعاقبة في مجال التربية والتكوين من ضمن السياسات الأكثر جدلا وإثارة للنقاش ليس فقط داخل الأوساط السياسية والنخب الفكرية بل في أوساط كبيرة من الشعب المغربي. وتهم هذه النقاشات بكل الجوانب المتعلقة بالتربية والتكوين، سواء تعلق الأمر بالأهداف والاستراتيجيات والبرامج والإمكانات والبنية التحتية.

لنا نسألكم السيد رئيس الحكومة، ما هي سياستكم في هذا المجال؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

آخر مداخلة في هذا المحور للسيد المستشار المحترم السيد عبد اللطيف أعمو أو السيد المستشار السيد عدي شجري.

أعتقد سي أعمو، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

نسألكم ماذا عن البحث العلمي في سياسة حكومتكم؟

ينطلق من الرؤية الإستراتيجية لمنظومة التربية والتكوين 2015-2030. ما هي المكونات التي سعينا إلى أن نعطيها دفعة؟ وغادي نشوفو التأثير ديالها وقد بدأ من اليوم تظهر نتأجها:

أولا، السعي إلى تعميم التعليم الأولي، هاذ الموضوع لا يخفى أنه مهم وأن الاستثمار في الطفولة المبكرة عندو تأثير مباشر في إنجاح منظومة التربية والتكوين، في رفع الجودة ديال التعليم، في محاربة قبل ذلك الهدر المدرسي. وفي هذا الإطار تعمل الحكومة جاهدة على تعميم التعليم الأولي من خلال وضع برنامج وطني طموح لهذا التعميم، والذي أعطى انطلاقته جلالة الملك حفظه الله، يوم 18 يوليوز 2018.

هذا البرنامج يستهدف تحقيق نسبة 100% من استفادة الأطفال بالتعليم الأولي، وكهدف مؤقت يهدف إلى تحقيق 67% كنسبة مرحلية في التعليم الأولي سنة 2021 قريبا، على أساس أنه اليوم عندنا 50% من الأطفال، على الأقل، أكثر من 50% شوية اللي خارج التعليم الأولي.

وقد شرعت الحكومة فعليا في تنزيل هذا البرنامج بشراكة مع مختلف الفاعلين، مع الجماعات الترابية، مع المجتمع المدني، مع القطاع الخاص ومع شركاء آخرين ومؤسسات أخرى، من خلال رصد غلاف مالي قدره مليار و350 مليون درهم يرسم ميزانية 2019 لبناء وتجهيز الحجرات الدراسية ولتنفيذ هذا البرنامج.

وقد بلغ مجموع الأقسام التي تمت إضافتها هذه السنة 3771 قسم جديد لنصل إلى 43000 قسم ديال التعليم الأولي يرسم هذه السنة 2018-2019، وبلغ عدد المرين والمرينات ما يفوق 380000 مرين، وهو ما مكن من الرفع من عدد المسجلين بهذا المستوى هذه السنة ب 100000 طفلة وطفل، حيث بلغ عدد الأطفال المسجلين بهذا المستوى، يعني في التعليم الأولي، في هذه السنة يرسم الموسم الحالي ما مجموعه 799000 طفل وطفلة، يعني زدنا 100000 كي نصل الآن إلى ما يقرب من 60% من عدد الأطفال.

ثانيا، تحسين جودة التعليم الابتدائي، وقد بينت الدراسات بأن التعليم الأولي يعد من بين الشروط الأساسية لرفع جودة التعليم ولتخفيض الهدر المدرسي، هذا شرط من الشروط خاصنا نوفيه وخاصنا..

وبالمناسبة موازاة مع ذلك هناك اهتمام بمجال تكوين المرين والمرينات من خلال إحداث إجازات مهنية، وقد تم فتح إجازتين مهنتين هذه السنة.

ثانيا، تحسين جودة التعليم الابتدائي والثانوي، من المعلوم أن التحديات الكبرى التي يواجهها التعليم الابتدائي والثانوي تتمثل أساسا في تعميم التمدرس، وأتم تعرفون الجهود التي قامت بها بلادنا لتعميم التمدرس، جهود مشكورة من قبل جميع الحكومات، ولكن لا يزال نحن بعيدين عن التعميم الشامل بطبيعة الحال، وتقلص نسبة الهدر المدرسي، ونحن نعرف أن الهدر المدرسي واحد الأمر خطير جدا، لأنه أولا الجهود ديال الدولة فيما يخص التعليم تتولي تقريبا تتراجع لدى هؤلاء الأطفال عندما يخرجون هدر

تماما، وكنعتبرو بأن هاد التوجهات الأساسية التي تحدث عنها الرؤية هي التي خاص تكون في العمق ديالها، هي التي يجب أن تكون مجال للنقاش، مجال للبرامج، مجال للتنفيذ، ومجال التساؤل أو مساءلة.

ومن بين هذه التوجهات الإستراتيجية أولا، توسيع المدى الزمني للإلزامية التعليم، باش نحققو أولا مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص، توسيع المدى الزمني للإلزامية التعليم من خلال رفع السن الأقصى لهذه الإلزامية إلى 16 سنة والإلزامية تدرس الأطفال في سنة 4 إلى 5 سنوات في التعليم الأولي، على أن يتم إدماج الفئة العمرية ل 3 سنوات في مرحلة لاحقة، هذه أولا.

ثانيا، التمييز الإيجابي لفائدة الأوساط القروية والأوساط الشبه الحضرية والمناطق ذات الخصائص.

ثالثا، إيلاء عناية خاصة للأطفال في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة لتمكينهم من حق التعلم.

رابعا، التطوير والتحسين المستمر للنموذج البيداغوجي وتطوير المناهج والبرامج والمقاربات البيداغوجية.

خامسا، إرساء هندسة لغوية تركز أساسا على ترسيخ استعمال اللغتين الوطنيتين الرسميتين بما ينسجم ومكاتبها الدستورية ومكاتبها الاجتماعية إلى جانب إرساء تعددية لغوية بطريقة تدريجية ومتوازنة.

ووعيا منها بأن هذه التحديات أولا هي تحديات قديمة، لأن إذا رجعنا للبرلمان ديال 1978 إذا رجعنا للبرلمان ديال 1983، إذا رجعنا للبرلمان ديال 1995، رجعنا للبرلمان ديال 2004 غادي نلقاو نفس الأسئلة، ونفس الإشكالات، فهي إشكالات بنوية عميقة في التاريخ، عندها جذور في التاريخ ولا يمكن أن تدعي حكومة أنها ستحل هذه الإشكالات مرة واحدة في سنتين أو 3 سنوات مرة واحدة، هاذ الشيء غير ممكن، ولو كان هذا ممكنا لقامت به الحكومات السابقة.

ويمكن نقول أن أغلب الأحزاب السياسية الموجودة الآن في هذه القبة شاركت في هذا القطاع ودبرته وسيرته، إما واحد أو 2 أو 3 من هذه المكونات ديال هذه المنظومة في فترة من الفترات، وعرفت الإشكالات اللي كايبة وإشكالات عميقة وأحيانا صعبة ومعقدة.

ولكن باش نبرهن على أن الحكومة عندها إرادة قوية لحل هذا الإشكال، أنها على مستوى الموارد المالية خصصت موارد مالية غير مسبوقة لهذه المنظومة ولهذا القطاع، غير مسبوقة، من 2016 ل 2019 ازدادت الميزانية المخصصة للقطاع ب 25%، وهذا غير مسبوقة في تاريخ المغرب.

وهذا يبين الأولوية فعلا عمليا والأرقام والأموال إذا بغينا نقولو وبالميزانية التي تعطيها الحكومة لهذا القطاع، وهذا واحد النقطة ضرورية غير كافية، ولكنها ضرورية، لكنها تبين فعلا هاذ الأولوية والاهتمام اللي تتعطيها الحكومة للقطاع، وبطبيعة الحال، كما قلت، تصور الحكومة للإصلاح

34% هادي آخر دراسة باقي تنشراتها.

وهذه الدراسة أيضا تثبت في دراسة ميدانية أن الأسر يفضلون برنامج "تيسير" على برامج الدعم الاجتماعي الأخرى، يعني كيعترفو بأن برنامج "تيسير" هو الأكثر تأثيرا على هاذ الأمر ديال محاربة الهدر المدرسي والاستمرار في المدرسة.

ومن هنا أولت الحكومة كل الاهتمام لدعم وتعزيز خدمات الدعم الاجتماعي لتجاوز المعوقات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي التي تحول دون تدرس أبناء الفئات المعوزة بالخصوص، وذلك عبر تحسين جودة خدمات الدعم الاجتماعي، عبر تطوير آليات الاستهداف لهذه خدمات الدعم الاجتماعي، مع الحرص دائما على التمييز الاجتماعي للفئات القروية والشبه الحضرية.

من هنا جميع برامج الدعم الاجتماعي الموجهة لهذه الفئات كلها شهدت ارتفاعا في ميزانيتها.

أولا، المدى الجغرافي لتيسير وتوسيعه وترفعات الميزانية بشكل غير مسبق، وغادي يترفعو عدد التلاميذ من حوالي 800 ألف تلميذ سنة 2016 إلى 2 مليون و87 ألف تلميذ بميزانية سنوية تفوق 2 مليار و100 مليون درهم.

مما يعني واحد الجهد كبير، وغير هذا الإجراء ديال التوسيع ديال التعميم ديال تيسير هو إجراء نظن بأنه سيؤثر تأثير مباشر على الهدر المدرسي وعلى جودة التعليم.

ثانيا، مواصلة دعم برنامج مليون محفظة والزيادة فيه كل سنة من خلال ميزانية وهذه السنة تزدت تقريبا 160 ألف تلميذ جديد للاستفادة من هذا البرنامج، ويستفيد منه حوالي 4 مليون و230 ألف تلميذ وتلميذة، 64% منهم في العالم القروي.

رفع القيمة اليومية لمنح الداخليات والمطاعم المدرسية بكلفة إجمالية تناهز مليار و470 مليون درهم برسم سنة 2019 بزيادة تقريبا تقدر ب63% مقارنة مع السنة الفارطة، ويستفيد منها حاليا من الداخليات 111 ألف تلميذ ب59% منهم في الوسط القروي ومليون و264 ألف تلميذ يستفيدون من المطاعم المدرسية بزيادة تقريبا ديال 270 ألف تلميذ في هذه السنة، الجديد لهذا الموسم الدراسي وعدد الداخليات اليوم 917 داخلية منها 552 داخلية في الوسط القروي أي أكثر من 60%.

إذن هناك جميع البرامج الاجتماعية ترفعت الميزانيات ديالها، توسعت حاولنا نرفعو الجودة ديالها، ولكن أيضا في مواصلة تحسين جودة الخدمات التي تقدمها المطاعم المدرسية والداخليات صادقت الحكومة أخيرا على مرسوم هو الأول من نوعه، لأن من قبل ما كانش مرسوم 16 ماي 2019 فقط بتحديد أصناف ومقادير المنح الدراسية الخاصة بالأقسام الداخلية والمطاعم المدرسية بمؤسسة التربية والتعليم العمومي، وكذا شروط الاستفادة منها، وسيترتب عن هذا الإصلاح بهذا المرسوم رفع ميزانية الإطعام

مدرسي، ثانيا، تندفعوهم للأمية، تنقلو القابلية دياهم للتشغيل، عندها عدد من التأثيرات إذن.

أولا، تعميم التمدرس؛

ثانيا، تقليص نسبة الهدر المدرسي؛

ثالثا، رفع جودة التعليم.

هاذي هي 3 أهداف الأساسية ولاسيما في العالم القروي كما قلنا في البداية بأن غادي تعطى للعالم القروي وغادي تعطى لهوامش المدن والجهات اللي فيها الحصاص الأولوية.

وفي هذا الإطار تركز الجهود المبذولة من قبل الحكومة على أمور محددة، هناك:

أولا، تعزيز العرض المدرسي؛

ثانيا، تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي؛

ثالثا، تطوير النموذج البيداغوجي.

هاذ الثلاثة دالأمور يتم الاشتغال عليها وفي كل واحدة كين تطوير.

أولا على مستوى العرض المدرسي هذا واحد الأمر يتطور باستمرار، راه أتم عرفتمو واحد الوقت، ما عرفتمش واش الأخوات والإخوان السيدات والسادة المستشارين عقلو على واحد الوقت اللي كانت فيه الخريطة المدرسية وكنددو النجاح، كنعقولو هاذ المدرسة خاص تعطينا كذا وكذا من تلميذ لأن عندنا كذا، كذا اللي غيدخل لإعدادي وكذا وكذا اللي غيدخل للثانوي، عندنا خريطة مدرسية، ولذلك كين بعض المرات كنزلو حتى ل7 في المعدل بعض المرات وخا يجيب الواحد 10 في المعدل ما كيدوزش لأن الخريطة المدرسية محددة الأعداد.

دبا هاذ الشيء قطعنا معه منذ فترة ما بقاش اللي نأجح كينتقل، وهذا كنا عايننا منو واحد الوقت بسبب بطبيعة الحال متفهم آنذاك، بسبب أن الخريطة المدرسية ما كتمكن إلا استيعاب عدد محدد من التلاميذ، سواء من حيث البنيات أو من حيث الأساتذة والمؤطرين.

اليوم عندنا التوسيع ديال البنية التحتية المدرسية من خلال بناء المزيد من الحجرات المدرسية، بناء المزيد من المؤسسات، وهاذ الشيء كيزيد سنة بعد سنة وهاذ السنة فقط تزدت تقريبا 127 مؤسسة على المستوى الوطني، منها تقريبا 50% في العالم القروي، بما فيها مدارس جماعية لنصل اليوم إلى 134 مدرسة جماعية، وغادي نزيدو عدد المدارس الجماعية سنة بعد سنة لنصل إلى أننا نعممو هاذ المدارس الجماعية في كل أنحاء المغرب.

لكن المحور اللي مهم جدا هو تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي، ذلك أن الدراسات التي صدرت بينت أنه بقدر ما كونسعو خدمات الدعم الاجتماعي بقدر ما كترفعو جودة التعليم، كنعفضو الهدر المدرسي، وهاذ الشيء بدراسات.

وأخيرا، راه آخر دراسة هي ديال المرصد الوطني للتنمية البشرية، اللي بين فعلا بأن خدمات الدعم الاجتماعي تقلص الهدر المدرسي بالابتدائي ب

وأنتما تتعرفو واحد القضية مهمة وهو أن الهدر المدرسي من بين الأمور التي تغذي نسبة الأمية في بلادنا، الهدر المدرسي المبكر بطبيعة الحال، تغذي نسبة الأمية هذا غادي يؤدي حتى لتقليص المساعدة في تقليص نسبة الأمية، الهدر المدرسي كانت منذ 11 سنة تقريبا 540 ألف واليوم تقلصت إلى أقل من 260 ألف وإن شاء الله سيستمر تقليصها إلى حد إلى أقصى حد ممكن.

كما تم تسجيل انخفاض مهم وملموس في نسبة الاكتظاظ، وهذا شيء مهم جدا، الحرص على أن تكون أقسام السنة الأولى ابتدائي، السنة الثانية ابتدائي 30 تلميذ في القسم، وفيما بعدها في الإعدادي 34، وهذا هدف سنصل إليه في السنتين المقبلتين إن شاء الله.

فيما يخص نسب استكمال الدراسة، تم تسجيل أن 95.8% من التلاميذ الذين ولجوا السنة الأولى من الابتدائي سابقا تمكنوا من استكمال دراستهم بهذا السلك التعليمي خلال السنة الدراسية 2018-2019، بينما كانت سنة 2014، 86%، إذن هذه تحسنت بما يقرب من 10% تقريبا في نسب استكمال الدراسة وهذا شيء مهم جدا يبين أن المؤشرات تسير في الاتجاه الإيجابي وفي الاتجاه الصحيح نتيجة الإصلاحات التي أدخلت والتي تم بالخصوص العرض المدرسي وتوفيره وتوسيعه، الدعم الاجتماعي وبرامجه، وهذا أثر حتى على نسب النجاح.

وإن شاء الله عن طريق التعاون بين الجميع، بين بطبيعة الحال أسرة التعليم التي عندها دور كبير في إنجاح هذه المنظومة، وأيضا الإدارة المدرسية والمجتمع المدني والآباء والتعليم والإدارة التربوية تعاون الجميع إن شاء الله سيمكن من تحسين هذه المؤشرات أكثر في المستقبل، ولا يكفي أن يشتغل طرف واحد ولكن خاص الجميع يتعاون للحصول إلى هذا الهدف.

ثانيا، فيما يخص تجويد منظومة التكوين المهني، لا يخفى الدور المتميز بطبيعة الحال لنظام التكوين المهني في تكوين العنصر البشري، وحظي هذا الورش باهتمام جلالة الملك اهتماما خاصا ومباشرا، وهذا الاهتمام نتيجة طابعه الاستراتيجي، هذا الاهتمام الملكي أعطى دعم قوي لعمل الحكومة في هذا المجال، ونحن سعيديون بهذا من خلال تتبع المباشر لجلالته كما تابعتم جميعا.

وقد تفضل جلالته، برأس عدد من الجلسات المتتالية الخاصة بتأهيل منظومة التكوين المهني والتي توجت بتقديم خارطة الطريق لهذا التكوين تركز على خمس مراكز أساسية، تم:

أولا، تأهيل عرض التكوين المهني؛

ثانيا، إحداث جيل جديد من المؤسسات؛

ثالثا، اعتماد مقاربات بيداغوجية حديثة؛

رابعا، التأهيل المهني للشباب الموجود في القطاع غير المهيكل لتيسير ولوجه للقطاع المهيكل؛

وأخيرا، التوجيه المبكر وتحسين جاذبية التكوين المهني، التي أشار إليها

المدرسي والداخليات إلى مليار و470 مليون درهم أي بزيادة 50 لفائدة مليون و100 ألف تلميذ لهم بالعالم القروي، وهذا الجهد سنستمر في دعمه وفي تعزيزه في السنوات المقبلة.

هناك ثالثا، على مستوى تطوير النموذج البيداغوجي، هو أيضا واحد الجانب ثالث الذي يهم تطوير جودة التربية والتكوين، وفي هذا الإطار تم مراجعة الكتب المدرسية لاعتماد مقاربة بيداغوجية جديدة تسمى بيداغوجية الخطأ، ولكن الأهم في هذا هو تطوير المهارات الحياتية وإدماجها منذ سنوات مبكرة في التربية والتكوين وإدماجها داخل المناهج الدراسية بينت كثير من الدراسات، لا دولية ولا وطنية، أن النقص في المهارات الحياتية هو جزء من النقص الموجود في نظامنا التعليمي، وأيضا سيكون هناك تقوية الجسور بين التكوين العام والتكوين المهني من خلال إرساء المسارات المهنية بالثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي التي استفاد منها الحد الساعة حوالي ما يقرب من 40 ألف تلميذ وإرساء هندسة جديدة للتكوين الأساسي للمدرسين تركز على الإجازة في علوم التربية، وأتم تعرفون بأنه أطلقنا برنامج دبال الإجازة في علوم التربية منذ شهر، وهذه السنة غادي تبدأ هذه الإجازة في علوم التربية، هذه السنة بدأت هذه الإجازة في علوم التربية تعني أنه المتخرج اللي عنده الإجازة تكون عنده الإجازة في الكيمياء وفي نفس الوقت عنده تكوين وتأهيل في مجال التربية، وبالتالي كيدخل عن طريق مباراة مباشرة إلى التدريب ليلج منظومة التربية والتكوين.

هذه المقدمات أدت إلى وجود مؤشرات أولية إيجابية، بطبيعة الحال نسبة التمدد على المستوى الوطني تعززت، هو كانت جيدة نسبيا من قبل، ولكن تعززت أكثر في التعليم الابتدائي ما بين 2014-2018 في 4 سنوات، انتقلت نسبة التمدد من 93% إلى 99.7% حاليا، وبالنسبة للإعدادي من 85 إلى 91% وهذا تقدم إيجابي مهم جدا وسيؤثر على مستقبل المنظومة.

فيما يتعلق بالانقطاع الدراسي، الانقطاع المدرسي كما تعرفو هو واحد المشكل كبير عانى منه التلاميذ طيلة العقود الماضية، واحنا عندنا عزم باش نقصوه ونقلصوه، نقلصوه إلى الحد الأقصى، ولذلك الحمد لله نتيجة الإجراءات التي تمت في هاذ السنتين الأخيرتين تم تسجيل تراجع ملحوظ في الانقطاع الدراسي، ففي هذه السنة نسبة التعليم الابتدائي انتقلت من 2.9% سنة 2014، إلى 0.6% سنة 2018 وهذا تقلص مهم جدا.

كما انتقلت بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي من 12% إلى 10% خلال نفس الفترة، في حين عرف عدد المنقطعين انخفاضاً مهماً في التعليم الثانوي، حيث انتقلت نسبة الانقطاع من 13% إلى 9% في التعليم الثانوي.

ونحن نعول على الإجراءات الجديدة التي أدخلت في الدعم الاجتماعي، في الجانب البيداغوجي، في توفير الوسائل على أن هذا سيؤدي إلى التقليص المستمر للهدر المدرسي.

بالمقارنة مع الموسم السابق، ونحن نهدف إلى إعطاء دفعة أكبر جودة وساعة لهذا المجال في المرحلة المقبلة.

تحسين وجود التعليم العالي والبحث العلمي هو أيضا بطبيعة الحال تم الاهتمام به، تم إعداد خطة تنفيذية لتنزيل مقتضيات الرؤية الاستراتيجية للتربية والتكوين، ونحن نعرف جيدا الأهمية الكبرى لهذا القطاع ديال التعليم العالي والبحث العلمي في الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

في البداية لا بد أن أشير إلى توسيع مستوى تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي لتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص واستدامة التعليم وتعزيز بنيات الاستقبال، وهذا أول مقتضى مهم جدا، وذلك لاستقبال ما يقرب من 100 ألف طالب جديد تقريبا سنويا، إحداث 20 مؤسسة جامعية جديدة موزعة على التراب الوطني، 100 ألف طالب جديد راه ماشي ساهلة، 100 ألف طالب جديد غير الرقم راه كيبين على الجهد الذي يبذل في هذا المجال.

توسيع العرض البيداغوجي في القطاع الخاص، أيضا من خلال الترخيص لمزيد من المؤسسات في القطاع الخاص، الرفع من المقاعد المتاحة في مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود، كما تعرفون سنويا كيتعزز هاذ المقاعد فيه، وقد تعزز في السنتين الأخيرتين تقريبا ب 50% في عدد المقاعد ب 50%، وهذا شيء مهم، تقوية البعد المهني وهذا شيء مهم أيضا، البعد المهني في الجامعة المغربية باعتماد أزيد من 210 مسلكا مهنيا وباش ما استطعنا نوسعو هذه المسالك المهنة ستكون جيدة فيما يخص قابلية التشغيل بالنسبة للخريجين من هذه الجامعات.

ولكن أيضا هناك شيء مهم جدا وهو التطوير والإصلاح البيداغوجي الذي أطلق الورش ديالو في مراكش في اجتماع حضره بطبيعة الحال الإداريين ورؤساء الجامعات والعمداء، ولكن أيضا عدد من الأساتذة الباحثين ورؤساء الوحدات وعدد من الخبراء لإطلاق الورش ديال الإصلاح البيداغوجي، ويهدف هذا الإصلاح البيداغوجي بطبيعة الحال إلى التطوير والتجويد والتحديث والتطور مع المستقبل، توفير تكوين يستجيب لحاجيات المستقبل، ولكن أيضا للملاءمة بين التكوين والتشغيل والاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية، وهذا إن شاء الله ورش يهدف أولا كيسير في اتجاه واحد البلورة لتصور شمولي يمكن من الارتقاء بالمؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح، لاسما من خلال أنظمة جديدة ناجعة وفعالة في التوجيه وتحسين المدخلات ديال المؤسسات وإعداد تنظيم وهيكله هذه المؤسسات، اعتماد التخصص الجديدة تستجيب لتطور المهن وتنوع العرض التربوي، هندسة بيداغوجية جديدة خاصة بسلك الإجازة وغيره من عدد تطوير الإطار العام الوطني للإشهاد، وهذه كلها أمور كما رأينا في البداية تنص على أصولها الرؤية الاستراتيجية للتربية والتكوين.

لا بد أن أشير في الأخير بكلمة على البحث العلمي، رفع دعم البحث

أحد المستشارين المحترمين منذ قليل.

هذه النقلة النوعية في ميدان التكوين المهني ستمكن من توفير كل حجة من جهات المملكة على ما نسميه بالمدن الجهوية للمهن والكفاءات متعددة الأقطاب، متعددة التخصصات، ستم قطاعات وتكوينات مختلفة تستجيب لخصوصيات وإمكانات وحاجيات كل حجة، كما تم توفير التكوين في مجال الذكاء الاصطناعي، في مجال مهن المستقبل، في المجال الرقمي، في ترحيل الخدمات باعتباره قطاعات واعدة تشكل قيمة مضافة على مستوى إحداث مناصب الشغل، وهذا ما أثبتته عدد من الدراسات.

إضافة إلى التكوينات الكلاسيكية الموجودة والمعاهد الموجودة، بطبيعة الحال، سيتم تجهيز هاذ المدن الجهوية للمهن والكفاءات ببنيات خاصة، مثل وحدات الإنتاج البيداغوجية، مراكز المحاكاة والفضاءات التكنولوجية، توفير الفضاء التقني والتكنولوجي الضروري لاكتساب المهارات واكتساب الكفاءات الضرورية واللازمة للممارسة الفعلية للمهن، والهدف هو رفع مستوى التشغيل بالنسبة للخريجي هاذ وحدات التكوين.

كما أن المقاربات البيداغوجية التي تقترحها خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني، تعطي أهمية كبرى للتحكم في اللغات الأجنبية، تنوع الكفاءات، إعطاء الأولوية لإشراك المهنيين، عبر تشجيع التكوين في بيئة العمل لاسما التمدد والتدرج المهني وتوفير فضاء التدريب.

وبالموازاة مع هذا الورش الوطني منظومة التكوين المهني سجلت عدد من الإنجازات نوعية، وهي تروم من بين ما تروم إليه، إعطاء صورة إيجابية عن التكوين المهني، وأتم تعرفون وقد قلت هذا هنا، أن من بين أوائل القرارات التي اتخذتها الحكومة هي تمكين متدربي التكوين المهني حاملي شهادة البكالوريا من المنحة مثل وعلى غرار جميع المسجلين في التعليم العالي الآخرين، وذلك لأول مرة في تاريخ المغرب بنفش شروط منحة الطلبة الجامعيين، وقد استفاد منها السنة الأولى 11000، هاذ السنة على الأقل أكثر من 35000 اللي استفادو منها، ونحن نهدف إلى أن يستفيد منها تدريجيا 70000 سنويا من هؤلاء المتدربين.

وهاذي الهدف منها هو إعطاء صورة إيجابية عن التكوين المهني وإعطاؤه على أنه عندو نفس المكانة مجال التعليم الجامعي، وبطبيعة الحال صاحب هذا إرساء مسالك مهنية في البكالوريا، مسلك البكالوريا المهنية من ثلاث سنوات في التعليم الثانوي للتمهيد، باش من تما يبدأ التكوين المهني، إرساء ممرات مع التعليم العالي لفتح المجال لخريجي التكوين المهني لولوج مسالك الإجازة المهنية، وأيضاً توسع العرض بإحداث 29 مؤسسة جديدة خلال هذه الفترة هاذ 3 سنوات الأخيرة، وغيره من الإجراءات التي تهدف إلى رفع مكانة منظومة التكوين المهني.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك ارتفاع مضطرد لعدد المسجلين أو المستفيدين من تداريب التكوين المهني الأساسي ليصل هذه السنة إلى 433000 خلال الموسم التكويني 2017-2018، وزيادة 20000 تقريبا

لكن أريد أيضا التأكيد على أن هذا إحدى التحديات الكبرى لبلادنا، وهو تحدي يبقى مسؤولية جماعية، مسؤولية مشتركة وليس مسؤولية الحكومة وحدها، وهو يستدعي تضافر جهود الجميع مختلف مكونات المنظومة وانخراط كافة القوى الحية للأمة في إطار هذا المشروع ويهدف الإصلاح.

ولا شك أن مناقشة مشروع القانون الإطار المعروض على أنظار المؤسسة التشريعية الموقرة تعد فرصة سانحة لتحقيق هذه التعبئة الشاملة حول رهان الإصلاح الشامل لمنظومة التربية الوطنية وتأهيلها وتجديدها لتضطلع بأدوارها على النحو الجيد إن شاء الله.

شكرا جزيلاً على الاهتمام والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن للتعقيبات على جواب السيد الرئيس، الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة، نحن بصدد موضوع ذو أهمية قصوى للمغرب وللمغاربة، خصوصا الفئات الفقيرة والمتوسطة، فقبل الخوض في الموضوع لننقق، ونحن متفقون أصلا فيما يخص مرجعياتنا، مرجعياتنا اثنان لا ثلاثة ولا أربعة لهم، الدستور والخطب الملكية السامية.

الفصل 61 من الدستور ينص على حق المواطنين في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة، والفصل 26 ينص على مسؤولية الدولة فيما يخص البحث العلمي، ونستهل بفقرة من أحد خطب جلالة الملك المتعددة والملحة فيما يخص التعليم، يقول جلالتة: " لا يمكن أن تقبل لنظامنا التعليمي أن يستمر في تخرج أفواج من العاطلين، خاصة في بعض الشعب الجامعية التي يعرف الجميع أن حاملي الشهادات في تخصصاتها يجدون صعوبة قصوى في الاندماج في سوق الشغل، وهو هدر صارخ للموارد العمومية ولطاقة الشباب، مما يعرقل مسيرة التنمية ويؤثر في ظروف عيش العديد من المغاربة".

انتهى كلام صاحب الجلالة.

فالحديث عن المنظومة الوطنية للتربية والتكوين لن يكون إلا بصيغة الأسى والأسف على حال المدرسة العمومية، ففي عهد حكومتكم والتي من قبلها وهما كالشوط الأول والشوط الثاني للحكومة واحدة في هذا العهد ازداد تردي ظروف التدريس، حسب آخر تقرير للمجلس الأعلى للحسابات، مؤسسة وطنية مستقلة.

المدرسة المغربية تحتضر وحكومتكم تقف عاجزة أمام هذا الأمر الخطير على البلاد ومستقبلها، ومخططاتكم لا تزيد إلا من تفاقم الوضعية وتدهور

العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية الشاملة، ذلك أن البحث العلمي نحن واعون بالأهمية ديالو والإشكالات ديالو وقد تلقيت منذ 3 أيام فقط التقرير الذي أعدته الأكاديمية اللي يرأسها السي عمر الفاسي للعلوم والتقنيات الأكاديمية الوطنية للعلوم والتقنيات، هذا التقرير قام بتشخيص دقيق من قبل واحد اللجنة ديال الخبراء لمنظومة البحث العلمي ببلادنا واقترح عدد من المسارات لتطوير منظومة البحث العلمي، بالطبع حتى تتكامل مع ما هو منصوص عليه في الرؤية الإستراتيجية، ولكن تزيد عليه بعض التديقات ذات الأهمية ونحن بصدد إن شاء الله غيثم دراسة هاذ التقرير لتبني أقصى ما يمكن من توصياته، ولكن الأهم هنا هو رفع الميزانية ديال البحث العلمي في بلادنا ورفع مستوى تحفيز البحث عبر منح التميز التي يستفيد منها حاليا 900 طالب باحث على مستوى الدكتوراه، وأيضا إطلاق مشروع تطوير النظام الوطني المندمج للمعلومات الخاص بالبحث العلمي والابتكار.

أريد أن أقول أخيرا أن تعزيز الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة أيضا هذا واحد المحور عندو اهتمام وخصصت له الوزارة وخصصت له الحكومة واحد دعم مهم جدا، فعززت مختلف الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة، توسيع قاعدة المنوحين، ونحن نطمح إلى توسيع هذه القاعدة أكثر في المراحل المقبلة، ولكن في كل سنة عدد الطلبة المنوحين كيزيد سنويا.

الرفع من الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية، تعزيز بنية الاستقبال على مستوى الإطعام، وصلنا دبا ل 12 مليون وجبة أي بمعدل 14 وجبة غذائية يوميا بميزانية تتعدى 300 مليون درهما سنويا.

تحسين حكامه نظام التأمين الإجباري الأساسي الخاص بالطلبة على المرض، وهذا اللي تتحمل الحكومة جميع النفقات ديالو هو مجاني بالنسبة للطلبة، الطلبة خص غير يمشيو يتسجلو فيه بالنسبة للطلبة بطبيعة الحال اللي ما عندهومش تغطية صحية أخرى مع الوالدين ديالهم، وقد بلغ عدد المنخرطين في إطار التغطية الصحية إلى نهاية يناير 2019، 57 ألف طالب وهاذ السنة عرف فقرة نتيجة التحسين وتبسيط المساطر التي قامت بها الحكومة السنة الماضية، وهاذي فقرة مهمة جدا.

إذن هناك أيضا اهتمام بالجانب الاجتماعي الذي نحن حريصون على تطويره أكثر، لأن بتطوير الجانب الاجتماعي يمكن لنا أيضا أن نوفر البيئة والشروط الكفيلة بأن تدفع أبنائنا وبناتنا اللي فالجامعات إلى أن يهتموا أكثر بدارستهم وتكون عندهم الجودة في التحصيل وتكون النتائج إن شاء الله جيدة.

ختاما أريد أن أقول بأنه لا يسعني إلا أن أجدد التأكيد مرة أخرى أولا على أن الحكومة عازمة على إصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، على إن عندها مخططات واضحة وفق أهداف واضحة حددتها الرؤية الإستراتيجية للتربية والتكوين وأنها تعبئ مزيد من الإمكانيات المالية والبشرية لهذا القطاع المهم.

الجنوبية وغيرها من الموارد البشرية الكفأة والكافية.

ومن هذا المنبر، السيد رئيس الحكومة، نطالبكم بدراسة إمكانية تعميم هذا التوظيف الجهوي للقطاعات الأخرى فيما يخص اللغات، نقول هل تدريس اللغات أو لغة التدريس؟ بالنسبة لنا هما معا، ففي الوقت الذي يجب أن يكون النقاش موجها نحو إصلاح المدرسة العمومية والارتقاء بجودتها، وخصوصا تكافؤ الفرص، كما أشرتم، في الولوج إلى المعرفة، لقد تاهت الحكومة في موضوع اللغات الذي حسمه الدستور والخطب الملكية السامية، المرجعيات الاثنان التي أشرت إليها في البداية.

إن المستقبل ونجاحنا فيه يكمن أساسا في تبني منظومة لغوية متعددة ومنفتحة بصيانة العربية والأمازيغية، سواء تعلق الأمر بتدريس اللغات أو لغة التدريس، وإتقان الفرنسية، الإنجليزية، الإسبانية، بل وحتى الصينية والروسية ولغات عالمية أخرى.

نحن في عالم مفتوح تطفئ عليه التنافسية والمنافسة القاتلة، لهذا نريد تعلميا فعالا وناجعا، يضمن لبلادنا مكانها بين الأمم في ظل التطورات السريعة في ميادين الاقتصاد والتكنولوجيا، وبأي لغة ممكنة، شرط أن نكون مؤهلين لها، ولدينا أطر تربوية لتدريسها أو تدريس المواد العلمية والتقنية بها، وتكون لها المقومات اللغوية والعلمية الضرورية، فأني نقاش خارج هذا الهدف يبقى ديماغوجي وغير مسؤول.

هنا بعض الفقرات لخطب صاحب الجلالة في موضوع اللغات، يقول جلالته: "وخلافا لما يدعي البعض، فالافتتاح على اللغات والثقافات الأجنبية لن يمس بالهوية الوطنية، بل العكس سيساهم في إغنائها، لأن الهوية المغربية، ولله الحمد، عريقة وراسخة وتميز بتنوع مكوناتها الممتدة من أوروبا إلى أعماق إفريقيا".

انتهى كلام صاحب الجلالة.

وفي فقرة أخرى يقول جلالته: "لذا فإن إصلاح التعليم يجب أن يظل بعيدا عن الأناية وعن أي حسابات سياسية، ترهن مستقبل الأجيال الصاعدة، بدعوى الحفاظ على الهوية".

انتهى كلام صاحب الجلالة.

فبدعوى الهوية، فأية هوية؟ هل الهوية الحقيقية الغنية والمتعددة لبلادنا أم الهوية التي بها يريد البعض أن يعود بنا إلى ماض قد ولى بما له وما عليه؟

نحن ننظر إلى المستقبل لا إلى الماضي، لا للمخاطرة بأبنائنا والتوجه بهم إلى الهاوية باسم هوية معينة، هناك مشروع قانون إطار يهم التعليم وإصلاحه محاصر من طرف الحكومة، برمجته له دورة استثنائية السيد رئيس الحكومة بدون جدوى، جبتونا بمرسوم لكم لدورة استثنائية، بقينا نتسناو حتى خلطت علينا دورة عادية، وباقيين نتسناو، واش هاذ البلوكاج الناتي السيد رئيس الحكومة؟ هذا، c'est de l'auto freinage

مسار بناء رأسال بشري ذي جودة عالية، وبسبب ذلك تضطر الأسر المغربية للجوء إلى التعليم الخاص الذي يزيد من إثقال كاهلها، فمنظومة التعليم تعتبر أهم عنصر في مسار تقييم التقدم والتحصن في كل بلدان العالم، فإن السياسات الحكومية مع الأسف قد أدت إلى نتائج كارثية فيما يخص مستوى التعليم ببلادنا، وهذا المنتدى الاقتصادي منظمة عالمية غنية عن التعريف، هاذو هما النقط ديال بلادنا فيما يخص التعليم، جودة التعليم 3.5/10، جودة تدبير المؤسسات التعليمية 4/10، وجود الانترنت بالمؤسسات 3.4/10، جودة الرياضيات والعلوم 3.8/10، كمية التعليم 3.5/10، والترتيب من 80 إلى 104 من أصل 137، هذا يعني أن بلادنا فيما يخص التعليم في الربع الأخير في هذا الترتيب.

وفي التنقيط ما كين حتى شي نقطة اللي وصلت المعدل، وهنا تيفكرنا في التنقيط المدرسي اللي كنا تعودناه، الأستاذ ملي كان يكتب النقطة بحال هذي تيكبت حداها ضعيف جدا.

السيد رئيس الحكومة،

ندعوكم ونطالبكم إلى العمل على الرقي بجودة المدرسة العمومية وتعزيز تنافسيتها مع القطاع الخاص والبعثات الأجنبية، الرقي ببرامج التعليم العمومي في إطار من الافتتاح على التجارب الناجعة، وهي موجودة ومتعددة، تقوية مبادئ القيم المغربية المفقودة في المدرسة وفق منظور مسائر للعصر الحالي وفي انسجام مع ما ينتظرنا من تحديات في سياق الثورة الصناعية الرابعة، الثورة الصناعية الرابعة، نتحدث عن هذه الثورة ونحن لانزال في حلقة مفرغة لا نعرف من أين نبتدئ.

تقوية آليات وتكوين واختيار الأطر التربوية والارتقاء بوضعيتهم الاجتماعية، جعل المدرسة العمومية قاطرة للتنمية وتعزيز جودة الرأسال البشري، وهنا فقرة أخرى من خطب صاحب الجلالة، يقول جلالته: " فإن إصلاح التعليم يجب أن يهدف أولا إلى تمكين المتعلم من اكتساب المعارف والمهارات وإتقان اللغات الوطنية والأجنبية، لاسما في التخصصات العلمية والتقنية التي تفتح له أبواب الاندماج في المجتمع".

انتهى كلام صاحب الجلالة.

فالأمر لا يتعلق بالإمكانات عكس عدة قطاعات حكومية أخرى، تتوفرون على أكبر ميزانية 68 مليار ديال الدرهم، أي 7% من الناتج الداخلي الخام، المغاربة يريدون مقابل هذه الميزانية الضخمة تعليما ذا جودة عالية، لا بد أن نشير إلى هذا الارتباك الواقع لكم، السيد رئيس الحكومة، في موضوع التعاقد، فبقدر ما يمكن أن نكون متفقين معكم، السيد الوزير، فيما يخص التوظيف الجهوي بقدر ما يجب مراعاة التخصص للمتعاقدين ووصون جميع حقوقهم، مثلهم مثل زملائهم الذين يقومون بنفس المهمة.

أما التوظيف الجهوي مع التحفيز المناسبة، فيمكن اعتباره حل من الحلول لتمكين الجهات النائية مثل درعة - تافيلالت، أزيلال، الأقاليم

للتوجه نحو متابعة الدراسة بالتعليم العالي أو بالتكوينات المهنية المؤهلة، التي عرفو معنا (BTS) قبل غادي يعرفو أشنو تنقول.

إن إطلاق مبادرة مدن المهن والكفاءات (les métiers et les compétences) تعتبره بصيص أمل لمستقبل آلاف الشباب النائه، وتتمنى ألا تخلف فيها الحكومة الموعد مع التاريخ، كما فعلت مع الأسف مع مجموعة من البرامج والأوراش الإصلاحية.

من جهة أخرى، السيد رئيس الحكومة، استمعنا لكم الأسبوع الماضي خلال تقديم الحصيلة المرئية، بكل صدق، نخشى ألا تكونوا واعون بالوضعية الراهنة لأنه العام زين، كلشي زين، بعض النواقص وصافي.

أثار انتباهي شخصيا السيد رئيس الحكومة ومع فريقتي جملة قلموها وأتم رئيس الحكومة، قاتم: "خاب أمل الذين كانوا يمتنون تشتت الحكومة"، يقولها رئيس الحكومة هذا خطير، فمن هم من يمتنون تشتت الحكومة؟

قلهم لنا بالاسم واللقب. فيما يخصنا احنا نحن ننادي دائما ونطالب بحكومة قوية، نريدكم حكومة قوية، نطالب بمعارضة قوية، برلمان قوي، وهذا هو بناء المؤسسات لا الأشخاص، الأشخاص تمر والمؤسسات دائمة، أولا سبحانه الله ياك ما شي جيل جديد من العفاريات والتاسيح اللي بغا يضعف الحكومة، احنا معكم الحكومة متطيش، ما تقيسش حكومتنا ابغينا الحكومة ديالنا، لأنه السيد رئيس الحكومة ابغيناكم تقولو بوضوح للمغاربة شكون هما هاذ الناس اللي بغاو هاذ الحكومة تطيح، لأنه كلام خطير، ابغينا حكومتنا تكون قوية، ابغينا مؤسساتنا تكون قوية، لهذا تكون بلادنا قوية.

إن مسار إعداد هاذ المبادرة مدن المهن والكفاءات اتسم كما العادة بتخبط حكومي واضح، تؤكد دعوة جلالة الملك لتقديم مقترحات أكثر نجاعة مما قدمته الحكومة، والذي لا يتماشى مع الجودة العالية التي يتطلع إليها جلالة الملك والشعب المغربي، وهنا ننوه ونشيد عاليا بسهر جلالة الملك ورؤيته المتبصرة لإخراج هذه المبادرة التي ستمكن من تحقيق مجموعة من الأهداف، بما فيها التكوينات الأساسية التي تلبي حاجيات المقاولات والجهات وإتقان اللغات الأجنبية والمعلومات والتكنولوجيا الرقمية والتكنولوجيا بصفة عامة.

البحث العلمي، مع الأسف ما بقاش الوقت، اللي نقول وهو أن المؤسسات الجامعية بدا التقييم ديال المرودية ديالها باش قبل منتكلمو على البحث العلمي، الجامعة المغربية أصبحت مع الأسف مصنع للبطالة بامتياز. أشكركم على إصغائكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية.

المستشار السيد فؤاد قديري:

l'auto blocage

السيد رئيس الحكومة،

نطالبكم بإطلاق سراح هاذ المشروع قانون الذي وضعتموه تحت الحراسة النظرية لما يقرب 3 سنوات، إذن أطلقوا سراح إصلاح التعليم من فضلكم.

بالرجوع إلى الهوية لأنه على ما يبدو هي من أسباب البلوكاج أو (l'auto blocage) سبحانه الله، سبحانه الله، عاد بانتم لكم الهوية، أين كنتم لما كان الأمر يتعلق بالأمازيغية المكون الرئيسي والأساسي لهذه الهوية بالذات؟ المذكرة الدستورية لكل هيئة حزبية معروفة، ويمكن أن يطالع عليها الجميع، عدد ممن يتكلمون الآن عن الهوية بمناسبة إصلاح التعليم كانوا بصراحة ضد الأمازيغية، وخليونا ساكتين، هذا ماشي الموضوع ديال اليوم، ما تقاطعنيش الله يرحم والديك، الله يرحم والديك.

السيد الرئيس:

كلم السيد الرئيس، ما من حق حتى شي واحد يقاطعك غير كل.

المستشار السيد الحو المبروح:

بنفس المنطق، السيد رئيس الحكومة، مشروع القانون المتعلق بتنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية حكمتو عليه بالسجن في حكومتكم الأولى منذ 2011، ولازلتم تحافظون عليه رهن الاعتقال في الحكومة الثانية، 8 سنوات منذ 2011 واش كنتسناونا نساو؟ راه ما نساوش، وما مفاكينش، لأن الهوية التي تحاولون التبرير بها لا يمكن أن تكون ولن تكون بدون مكوناتها الأساسية الأمازيغية، فاطلقوا سراح الأمازيغية، أزمي تمازيغيت، أزمي تمازيغيت، تنزا ابرينناس أكستاح الأجر، أزمي تمازيغيت.

طلع علينا المجلس الأعلى للتعليم الأسبوع الماضي بأرقام صادمة السيد رئيس الحكومة، وتيرة إصلاح التعليم حسب الأرقام تمشي بمعدل 2.5 كل 3 سنوات، يعني بهذه الوتيرة سوف نصل إلى 50% في أفق 2050 وإلى 100% في 2074، هذا ماشي احنا اللي تقولوه. على هذا الحساب هذاك القانون الإطار اللي حابسينو لا داعي للسرعة 2074 باقية بعيدة ما كاين مشكل.

التكوين المهني، ركيزة أساسية في تأطير وتكوين الكفاءات المهنية القادرة على مسايرة تطور الاقتصاد العالمي، بما في ذلك قطاع الصناعة الذي يستوجب توفير مختصين في مختلف المجالات التقنية والفنية من حاملي الشهادات العلمية والمؤهلات التقنية، إلا مع الأسف أن التعامل الحكومي مع التكوين المهني يساهم في تخلف الرأس المال البشري الوطني، ويجعله بعيدا عن الإبداع والابتكار وبعيد عن مفهوم اقتصاد المعرفة.

السيد رئيس الحكومة،

ندعوكم ونطلب منكم حسن توجيه وتعزيز التعليم المهني الذي ينطلق من الإعدادي بجانب مسلك مهني بالثانوي التأهيلي يتوج بكالوريا مهنية، يعد

العربية قادوا العالم في المعارف في عصور ظلام الغيب، خاصكم تذكرو هاذ الشهي السيد رئيس الحكومة.

اليوم الإشكال الحقيقي هو أنكم كنتنطلقو من مرتكزات لا تمتح من واقع الأمة، بغيتو تبنيو فلسفة تربوية وتعليمية وتكوينية على أساس لا يمتثل غاية الأمة ولا ينتصر لمصحتها، والدليل هو أنكم اليوم أهتمت الأساتذة وأهتمت المعلمين أمام البرلمان، المعلم، الأستاذ ومرربي الأجيال اللي مفروض أن يكرم وأن تصان هيئته ويحافظ على كرامته يهان أمام البرلمان.

تشتكون، السيد رئيس الحكومة، من ندرة المياه والخصاص المهول في هذه المادة الحيوية، ولكن لا تتوانون في الإسراف في استعمال ما لديكم من هاذ المادة على قتلها في تفريق المتظاهرين بخراطيم المياه أمام البرلمان، ناهيك عن الهراوات التي تتهاوى على الرؤوس وناهيك عن الأجساد التي تأكل من العضا ما لا يأكله الطبل عادة في الليالي الصاخبة السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة، لماذا لم تؤمنوا بالجهوية؟ إلا في موضوع توظيف الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد؟ علاش ما فكرتوش جديا في طرح هذا الموضوع على المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي والمستوى اللغوي والمستوى الثقافي؟ لماذا تماطلون في حل الملفات العالقة والمعلقة بين السماء والأرض، ملف صحايا النظامين، اللي تيشوفو اليوم السيد رئيس الحكومة بأن الحلول المقدمة لا تحمل بين ثناياها إلا الحيف.

هاذ موضوع الزنزانة 9 تجلي من تجليات الظلم البين التي أوقعته الوزارة على الموظفين ديالها، هاذ الوزارة اللي كتحترم الناس اليوم من خلال المعاهد العليا في إتمام دراستهم واستكمال مشوارهم الدراسي، بدعوى مبرر تقادم شهادة البكالوريا، علاش ما فكرتوش السيد رئيس الحكومة في إصدار نظام أساسي متوازن يحل المشاكل كاملة؟ أنا ما تفهمش السيد رئيس الحكومة واش احنا اللي تنديرو القوانين وتنديرو النصوص التنظيمية والقانونية وحتى الدساتير ولا العكس؟

السيد رئيس الحكومة المحترم، حاولو تراجعو أوراقكم في موضوع التعليم، ودشنوا الإصلاح أو التغيير عفوا بمصاحبة حقيقية مع الذات، اعتنوا بالعنصر البشري، المعلم والمتعلم على حد سواء، أعيدوا النظر في العلاقة بين التعليم وبين سوق الشغل، حاولو محمد الممكن أن تقتلعوا أسباب الجفاء بين مخرجات المنظومة التعليمية في بلادنا ومتطلبات سوق الشغل، الجامعات لا تجعلوها منها مصنعا ومشتلا - كما قال زميلي السي مريوح - استنادا على الخطاب الملكي السامي، لا تجعلوها منها فضاء ومشتلا ومصنعا لإنتاج اليأس والإحباط والتطرف، ما تخليوهاش مسرح للتدافع السياسي النفعي الضيق.

ماشي بالضرورة يكون شرط التعيين في منصب رئيس الجامعة ومدير مدرسة المهندسين ومدير مدرسة التسيير والتجارة وعميد في الكلية، ماشي بالضرورة يكون هاذ المعيار ويكون هذا الشرط هو الانتماء إلى حزب

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله حمدا لا ينفذ.

شكرا السيد رئيس المجلس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

استبشرنا خيرا عندما دشنتم لجوابكم اليوم بموضوع التعليم كرافعة وكبوابة وكمدخل للتنمية، لكن للأسف الشديد رغم وفرة المعطيات التي وافيتونا بها، لم تلق ردا صريحا على سؤالين جوهريين من المفروض أن يخفرا موضوع التعليم في بلدنا من زاوية تنمية صرفة:

أولها، واش يمكن اليوم نراهنو على منظومة التعليم في بلادنا في ظل الاختلالات التي تعترتها؟

وثانيها، هل يمكن أن يراهن على نفس المنظومة، في ظل غياب الاهتمام برجال وبنساء التعليم؟

لم تلق ردا، لو تلقيناه لكان أغنانا عن التعقيب والتفاعل، ولكن أما وأنكم ضلتم الطريق ليس فقط في موضوع التعليم، ولكن في جملة من القطاعات الحيوية التي تمه بلادنا، وبما أنكم كذلك اليوم تقفون على عتبة ما تبقى من هذه العهدة الحكومية، علما بأن المرحلة الأولى انقضت بيضاء لكن بسوء، دعوني أقول لكم بأن المغاربة كيتسناو منكم شوية ديال الصدق وشوية ديال المعقول، أروا المغاربة من أنفسكم خيرا، أروهم من قراراتكم ومن اختياراتكم خيرا، اجمرو من باب المسؤولية وفي ضوء النقد الذاتي بما تماريتم في التكتّم عليه، أعني العجز والفشل في تدبير ملفات كبرى حساسة، والتعليم واحد من هذه الملفات.

التعليم، السيد رئيس الحكومة، رغم ما قلتم في حالة إعاقة حقيقية، وحكومتمكم بالمقابل تعاني نقصا حادا في الأفكار الدافعة والخصبة، إن صح التعبير، للحقل التربوي والتكويني والتعليمي، تعاون نقصا في النفس وقصور في النفس السيد رئيس الحكومة.

لا يمكن أن نخفي على أنفسنا أن التعليم هان كما هان كل شيء، اليوم أتاحت الفرص ولكن أضعمتوها للأسباب التي ذكرت، وآخر فرصة كان مشروع قانون الإطار اللي بالمناسبة رغم أنه السيد وزير التربية الوطنية لازال حبيس للممر الدستوري وحبيس الممر التشريعي، شرعتم في إصدار مذكرات ملزمة للمعلمين وللمتعلمين حتف أنف البرلمان، وفي هذا استهتار بالبرلمان وبمن صوت على البرلمان.

كان المفروض أن تعتبروا هاذ المناسبة محك اختبار حقيقي للحكومة، وعضو البحث عن إرضية صلبة لتزليل الإستراتيجية ديال التغيير - أقول التغيير ولا أقول الإصلاح، لأن المغاربة سئموا لازمة الإصلاح - عوض أنكم تناقشوه بجديّة عومتهم النقاش في تفاصيل لا قيمة لها، لا علميا ولا فكريا.

ابتعدتم عن التحليل الموضوعي، ألبستم هاذ الموضوع لبوس السياسة، حملتم لغة التدريس من الأمر ما لا تطبق جعلتها هي الإشكالية المركزية، جعلتم من اللغة العربية الشباعة التي علقت عليها كل التبعات المرتبطة بفشل المنظومة، وخليني نذكرك، السيد رئيس الحكومة، بأن العرب فقط بلغتهم

وفي هذا السياق ندعو إلى المزيد من التدقيق في هذا المفهوم من الناحية القانونية والتنظيمية، حتى يستجيب للضمانات الأساسية التي يقرها الدستور، على غرار النظام الأساسي للتوظيف العمومية، مع ضرورة الاستدراك السريع لحاجات أطر الأكاديميات، الذين تفتخر بهم، لكن هم في حاجة ماسة إلى التكوين النظري والميداني اللازمين، حرصا على جودة الأداء وجودة المردودية.

لا يفوتني أيضا، بصفتي رئيس لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية، أن أقول بأن هناك حاجة حيوية، وهنا اطلب من السيد وزير التربية الوطنية، حاجة حيوية ليستجيب لدعوات الفرق البرلمانية حينما تكون هناك حاجة للتواصل، سواء مناسبة الدخول المدرسي والجامعي أو بمناسبة الاحتجاجات التي يعرفها القطاع في بعض الأحيان، لأننا نحن عامل ميسر ومساهم أيضا في حل مجموعة من الإشكالات.

لا يفوتنا في فريق العدالة والتنمية أيضا أن نهني كافة الأطر التربوية على تغليبها لصوت العقل والحكمة والمصلحة التربوية للتلاميذ على كافة الاعتبارات الأخرى، مع تأكيدنا على ضرورة مواصلة الحوار والالتزام بتنفيذ مخرجات الحوار مع النقابات الجادة والعمل على تسوية الملفات العالقة، ضحايا النظامين أساتذة السلم 9 حاملي الشواهد وغيرهم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

رغم العناية الملكية السامية بهذا القطاع الإستراتيجي والحيوي، ورغم الجهود المبذولة من طرفكم، ورغم الإمكانيات المالية والبشرية المرصودة للتعليم، فإن لدينا بعض التساؤلات أو بعض التخوفات، إن لم نقل بعض الاختلالات التي ربما ذات طبيعة بنيوية.

التخوف الأول: هو ذو طبيعة مؤسساتية وهو المتعلق بإقدام وزارة التربية الوطنية على تنزيل بعض مقتضيات الرؤية الإستراتيجية، لاسيما تعميم تدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية، خارج منطوق الفصل الخامس من الدستور والرؤية الإستراتيجية نفسها، وأيضا تصريح غير مفهوم للسيد وزير التربية الوطنية المحترم داخل هذه الغرفة عن عزم الوزارة تنزيل الرؤية الإستراتيجية بشكل منفرد بعيدا عن أي تأطير قانوني وتشريعي.

وهنا نريد أن نذكر الجميع بأن اعتزازنا بالتوافق الوطني الكبير في إطار المجلس الأعلى للتربية والتكوين بين مختلف الفاعلين حول الرؤية الإستراتيجية لا يلغي الحقيقة الدستورية والسياسية المستقرة في الفصل 168 من الدستور الذي يعتبر المجلس هيئة استشارية مهمتها إبداء الآراء حول كل السياسات العمومية والقضايا الوطنية التي تهم التربية والتكوين والبحث العلمي، بينما يختص البرلمان بوضع السياسات العمومية بواسطة القانون، كما ذهبت إلى ذلك المحكمة الدستورية.

ولذلك نحن ندعو إلى التأني في هذا الموضوع إلى حين إصدار القانون الإطار الذي نعبر عن انخراطنا المبدئي في التعااطي معه بكل إيجابية في إطار التوافق الوطني الضروري حول هذا المشروع الاستراتيجي الكبير، ونحن

بعينه، بنبو التعيين على الكفاءة على الحضور العلمي، بنويه على الغزارة الفكرية وعلى الثراء الفكري وعلى التجارب التي راكمها هذا الشخص في مجال معين، ويمكن يصرف عن طريق هاذ المنصب هذا ويخدم بلاده ويخدم المملكة المغربية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يظهر لي بأنه (ما بقاش لي الوقت) فقط... ما كاين باس، حتى أحتفظ بحق فريقي في التدخل في السؤال.

على أي، ليس في الوقت متسع، غنقول لك أودي، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما ينقصكم اليوم هو مشروع مجتمعي ينطلق من حاجيات ومن واقع المغرب، هذا هو الإشكال الحقيقي، وهذه قناعتني أجهر بها.

صحيح غتكون عندنا مناسبة لمناقشة حصيلة نصف الولاية، ونسأل الله أن نؤجر لأننا سنهدي للحكومة عيوبها وخطاياها، لعلها تتطهر منها في هذا الشهر الأبرك.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هذه مناسبة لكي أتناول الكلمة بمناسبة نقاش منظومة التربية والتكوين في سياق وطني مطبوع بنقاش عمومي حول هذه المسألة الحيوية والحساسة والإستراتيجية.

هي مناسبة أولا لكي نهنتكم بالحصيلة المرحلية للحكومة، والتي نعتبرها حصيلة متميزة بكل موضوعية وبعيدا عن خطابات التئيس والعمدية.

لدينا ملاحظات، لكن في نفس الوقت نحن نقدر الإنجازات حق قدرها، هذه الحصيلة التي ساهمت فيها مختلف القطاعات الحكومية بما فيها قطاع التربية والتكوين، نسجل السيد رئيس الحكومة أن قطاع التعليم تميز بزيادة مهمة على مستوى الميزانية، زيادة 25% من سنة 2016 إلى 2019، وهذا رقم مهم جدا.

تعزز نظام الدعم الاجتماعي، كما قلتم، التوسع الجغرافي لبرنامج "تيسير" بزيادة تقريبا وصلنا إلى حوالي 2 ديال الملايين ديال التلاميذ الذين يستفيدون من هذا البرنامج، الرفع من مناصب الشغل المخصصة للتدريس، تقريبا 70000 خلال 3 سنوات الأخيرة، هذا راه رقم معبر ومهم، غير أننا نسجل بكل أسف نوعا من الارتباك في إرساء ما سميتوه بالية التوظيف الجهوي.

على مستوى المناهج والبرامج.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تابعنا إنجازات كبيرة على مستوى وطموح المتعلق بتعميم التعليم الأولي وهذا البرنامج نتصور أنه سيمكن بلادنا من إعطاء دفعة قوية للمدرسة العمومية، مع تسجيلنا لبعض الإشكالات والصعوبات مثل غياب آليات للمراقبة والتتبع، وأيضا التباين الكبير على مستوى البنيات التحتية بين الوسطين الحضري والقروي.

قطاع التكوين المهني، السيد رئيس الحكومة، ننوه باعتماد الحكومة خارطة طريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني وإحداث مدن المهن والكفاءات، هذه الرؤية التي أشرف عليها جلالة الملك باعتبارها إستراتيجية حقيقية لتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات وعاملا أساسيا لإدماج الشباب في سوق الشغل، وقد نظمنا كفريق لقاء دراسيا وانتبهنا إلى مجموعة من الخلاصات حتى نواكب هذه الإستراتيجية، سنزودكم بها مباشرة بعد ذلك.

السيد رئيس الحكومة،

فيما يتعلق بالتعليم العالي هناك مجهود معتبر على هذا المستوى، لكن لازلنا بعيدين عن تحقيق تعلم عالي ذي جودة ومنصف، وهو ما يعكس الترتيب المتدني للجامعات المغربية، كما أن الاعتمادات المقررة للبحث العلمي لازالت لم تصل حتى إلى 1% الذي أقره الميثاق في السابق، مارلنا تقريبا في 0.8.

ظاهرة الاكتظاظ لازالت موجودة، البنية التحتية متوسطة إلى ضعيفة، ضعف الميزانية المخصصة للجامعات تصرف أساسا في التسيير على حساب الاستثمار، لكن نشدد على ضرورة المحافظة على جو الحوار والانفتاح، الذي طبع دوما الفضاء الجامعي وتجنب التضييق على الأنشطة الفكرية والتظاهرات العلمية المنظمة داخل الجامعات.

كما ننبه إلى حالة الركوض التي تعرفها بعض الجامعات والمؤسسات التي تأخر فيها عملية تعيين المسؤولين، إما الجامعات والمؤسسات، مع تأكيدنا كذلك على ضرورة تعميق النزاهة والشفافية في اختيار المسؤولين بعيدا عن الاعتبارات الحزبية أو السياسية.

وفي الأخير، إننا في فريق العدالة والتنمية ندعو إلى استحضار مبادئ دستور 2011 والروح التوافقية التي طبعت الرؤية الإستراتيجية بين مختلف الفرقاء، خصوصا ما تعلق بلغة التدريس الذي انحرف عن مساره البيداغوجي وأصبح نقاشا إيديولوجيا، نعبّر مرة أخرى على استعدادنا للتوافق حول هذا القانون.

شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

جاهزون لمناقشته في مجلس المستشارين حينما يحال علينا.

التخوف الثاني، السيد رئيس الحكومة، نابع من أحد الأرقام المفزعة التي تؤكد إغلاق 191 مدرسة ابتدائية وثانوية بين عامي 2008 و2013 وهذا رقم قديم، هذا الرقم مرشح للارتفاع، وخاصة في مدينتي الرباط والدار البيضاء، وهناك مدارس حكومية أخرى مهددة بالإغلاق مما يدعو إلى القلق بشأن التزام الدولة بتوفير التعليم للجميع، مجاني وذو جودة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد نهت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة إلى هذه المشكلة وطالبت الحكومة المغربية بالتزامات حازمة لمنع عدم المساواة في الحصول على التعليم، وتشير تقارير بعض المنظمات غير الحكومية ولجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة إلى ما تعتبره تطورا غير محكم للتعليم الخاص في المغرب، وتعزيزا لعدم المساواة في التمتع بالحق في التعليم، ذلك أن نظامنا التعليمي بات يكرس الفوارق الاجتماعية نتيجة غياب رؤية تكاملية بين القطاع العام والخاص، وما يجري اليوم من احتجاجات لطلبة كلية الطب هو أيضا نتيجة وامتداد لغياب هذه الرؤية.

إننا ندعو في فريق العدالة والتنمية إلى اعتماد رؤية تكاملية جديدة مبدعة وخلاقة بين القطاع العام والخاص، تقوم على أساس محورية دور الدولة في إعادة بناء النظام التعليمي المغربي المنشود.

التخوف الثالث، السيد رئيس الحكومة، على مستوى العرض البيداغوجي:

لقد خلف تنزيل وإرساء مسالك جديدة بشكل مستعجل ودون وضوح في الأفق كمسلك البكالوريا الدولية ارتباكاً في صفوف الأسر والتلاميذ، ناهيك عن المشاكل التي تعرفها المدرسة العمومية منذ إلغاء التدريس البيداغوجية الإدماج.

وفي هذا الإطار نتقاسم معكم، السيد رئيس الحكومة، طموحنا بضرورة إحداث ثورة في مجال التعليم وبالضبط في الجانب البيداغوجي ومراجعة المناهج التربوية، كما نؤكد من جهة أخرى على الحاجة الماسة إلى التخلص من مجموعة من الآفات التي يسميها النظام الفنلندي يسموها الجرائم، لا بد من التخلص من مجموعة من الجرائم.

الآفة الأولى هي تكثيف المواد أو ما يسمى بالتعليم البنكي، يعني تخزين الطالب والتلميذ لمعلومات، ثم بعد ذلك ملاحظته بكثرة الاختبارات والامتحانات وهذه هي الآفة الثانية، وطول ساعات الدراسة التلميذ له طاقة محدودة لاستيعاب المعلومات، حينما يتم تخزين مجموعة من المعلومات في عدد ساعات طويل، هذا لا يشجع من الناحية البيداغوجية وهناك الكثير من الدراسات حول هذا الموضوع.

ثم إيقال كاهل التلميذ بالواجبات المنزلية، هذا النظام أصبح الآن متجاوزا في العالم لا بد من مراجعته، لا على مستوى المدرسة العمومية ولا على مستوى النظام الخاص، وهو ما يؤكد حاجتنا بالفعل إلى ثورة حقيقية

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم على توضيحاتكم الهامة.

وتفاعلا مع هذه التوضيحات فإننا نود في الفريق الحركي أن نعرض منظورنا لإصلاح منظومة التربية والتكوين بعيدا عن التشخيص الذي نختلف حوله جميعا، كما لا نختلف عن الحاجة إلى الإصلاح، ولكن بالتأكيد قد نختلف في الطريق إليه وفي نوع الإصلاح المنشود.

أولا، نعتقد جازمين أن مشروع القانون الإطار للتربية والتكوين هو مدخل أساسي وخارطة طريق نحو تعليم ناجح، مبني على خيط ناظم يؤسس لتكامل التعليم والجودة ويبنى مدرسة المساواة والإنصاف والتنمية البشرية المستدامة.

وفي هذا الإطار، نجد الدعوة إلى التعجيل بإخراج هذا القانون إلى حيز الوجود وجعل المدرسة المغربية بعيدة عن الحسابات الأيديولوجية المتجاوزة والنزوع الانتخابي الضيق، مؤكدين في هذا السياق أن لا جدوى من المزايدة حول اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية قصد الالتفاف وحرمان أبناء المغاربة جميعا من حقهم المشروع في تعلم اللغات الأجنبية، من خلال تدريسها والتدريس بها، كخيار إستراتيجي يرسخ المغرب المنفتح والمندمج في قواعد العولمة.

ثانيا، حرصا على تجسيد المكانة الدستورية للغتين العربية والأمازيغية، ندعو إلى الكف عن عرقلة الحق الدستوري للأمازيغية والسعي لحرمانها من حقوقها القانونية في التعميم والإلزامية بحرفها الأصيل تيفيناغ ووضع حد للمماطلة في إخراج قوانينها التنظيمية مما يعتبر خرقا للمادة 86 من الدستور، وعليه نتطلع إلى مراجعات تجعل عمل المؤسسات في مستوى المغرب الدستوري الجديد والاتصاف بالديمقراطية اللغوية والثقافية ولخيار الوحدة في التنوع.

ثالثا، في نفس السياق ندعو الحكومة أو البرلمان لطلب رأي من المجلس الأعلى للتربية والتكوين حول تجربة 30 سنة من اعتماد التعريب لتدريس المواد العلمية قصد الوقوف على مواطن الضعف والقوى، بغية إنقاذ الجامعة المغربية من النتائج الكارثية البادية للعيان وبالارقام المخجلة جراء الانفصال اللغوي المفروض على التلاميذ والطلبة.

رابعا، على المستوى المجالي ننتظر السيد رئيس الحكومة مخططا للتعليم القروي قوامه المدرسة الجماعية وتوزيع منصف للموارد البشرية عبر التأصيل القانوني للتوظيف الجهوي، كما نتطلع إلى اتخاذ التدابير اللازمة لأجراً المخطط الاستراتيجي للتكوين المهني، باعتباره قطاعا واعدا وليس بديلا احتياطيا لمنظومة التعليم.

أخيرا، بخصوص التعليم العالي، فإننا نتطلع السيد رئيس الحكومة إلى تفعيل التقرير الأخير للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والمبادرة إلى إصلاح تشريعي عميق يصحح اختلالات هذا القطاع الحيوي، إلى جانب تعميم المنحة والرفع من ميزانية البحث العلمي وربطه برهانات

التنمية استراتيجيا وقطاعيا.

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، أظن استهلكو الوقت دياهم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس، لن نختزل الإشكالات الكبرى لمنظومة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني والتصورات الممكنة لتجاوزها في ظل ولاية حكومة واحدة، لأن الأمر يتعلق بقضية وطنية كبرى لازالت بعد قضيتنا قضية وحدتنا الترابية هي الشاغل الأساس لكل المغاربة.

فمنذ أكثر من 50 عاما ونحن نردد خطاب الإصلاح، وكانت هناك عدة لجان وبرامج وتصورات، والحكومات المتعاقبة كان في صلب اهتمامها هذا الموضوع، إلا أنه للأسف الشديد فكل مرة نضع نفس التشخيص ونعيش نفس الإشكالات ولا تصل المخططات الإصلاحية إلى خلق الاستقرار والاستمرارية في المنظومة، في سياق سياسي عام لا يعير كبر شأن إلى ربط المسؤولية بالمحاسبة، وآخرها البرنامج الاستعجالي وكيفية تدبيره وآثاره الملتبسة على المنظومة بكاملها.

السيد الرئيس، قد تكون حكومتكم محظوظة إذ تحملت المسؤولية في ظل امتلاك بلادنا لرؤية إستراتيجية لمنظومة التربية والتكوين 2015-2030 كنتاج لنقاش صحي لمكونات المجتمع المغربي في إطار المجلس الأعلى للتربية والتكوين، وهو ما يجعل من أولوياتها ترجمة الرؤية الإستراتيجية إلى تصورات تشريعية وتنظيمية وتدبيرية.

وفي هذا الإطار، لا بد أن نميز بين مستويين:

المستوى الأول مادي محاسباتي، تم بذل مجهود في إطاره على مستوى الموارد المالية والبشرية والبنيات.

المستوى الثاني منهجي براجمي ييداغوجي، وهو الجانب الذي لم نحرز فيه تقدما دالا ولا زلنا نجتز مناهج هجينة غير قادرة على الرفع من جودة التعليمات.

لذلك لا بد من الإقرار بالمجهود الذي تم بذله على مستوى تعميم التمدرس، خاصة في العالم القروي، والخطوات الأولية في إقرار التعليم الأولي

كافية، سواء لضمان الحق الطبيعي للطلبة في الزمن البيداغوجي الضروري أو في توفير الشروط المادية والمعنوية للبحث العلمي الرصين.

إن إخراج تعليمنا العالي من وضعيته الحالية يفترض أن تحرص الحكومة والجامعات من خلال مسؤوليتها السياسية من جهة، والعلمية من جهة ثانية، على إقرار التجانس الضروري بين مكونات التعليم العالي وإقرار حكمة استباقية قائمة على المساءلة والعمل على تميم جودة التكوينات في نظام الولوج المفتوح واعتبار التكنولوجيا الرقمية رافعة للتحويل الكبير بالجامعات، وضرورة الارتقاء بالمساءلة الأكاديمية وتتميم هيئة التدريس من خلال نمط التوظيف والتقييم الذاتي.

السيد الرئيس،

إن تطوير الجامعة المغربية يقتضي الاعتراف بالكفاءات الوطنية وتحميلها المسؤولية في إطار الوضوح والشفافية، وليس كما يروج في الإعلام بتجلياته المتعددة حول الخلفيات السياسية والحزبية الضيقة المتحكمة في التعيينات في مناصب المسؤولية، سواء رؤساء الجامعات أو عمداء الكليات أو غيرهم، بذل الاستحقاق والجدارة والكفاءة العلمية.

وهذا السياق وإن صح لن يزيد تعليمنا العالي إلا تراجعاً وتأخراً في تكريس محزني لبعض الممارسات المشينة التي لاحت مؤخراً في الساحة الجامعية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أظن استهلكو الوقت ديلهم.

فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الاتحاد المغربي للشغل واعتبارا لدوره التاريخي في تأسيس المدرسة العمومية ومؤسسات التكوين المهني، وإيماناً منه بأن المدرسة هي قاطرة التنمية والتقدم على كافة المستويات، يرى أن إخراجها من واقع الأزمة الهيكلية المركبة ينطلق من تحديد موضوعي لصلب إشكالات المنظومة التعليمية من جهة، وإشراك فعلي لكل مكوناتها في وضع وتنفيذ الإستراتيجيات الإصلاحية من جهة ثانية، على عكس الرؤية التي تنطلق من خلفية قطاعية وبمنظور محاسبي، يخضع لمزاجية التدبير الحكومي المرتبط بسياسة الإطفائي المرتبك.

إن واقع التخبط والارتجال وغياب الإرادة السياسية الحقيقية والتجاذبات الأيديولوجية العميقة لا يزيد الوضع إلا تأزماً، وما عاشته الأسرة

وأيضاً توفير الأدوات والبنى المساعدة على التمدد من داخلات ومطاعم مدرسية ونقل مدرسي.

أيضاً تم تطوير الطاقة الاستيعابية والكادر البشري لمواجهة الاكتظاظ رغم أن ذلك تم على حساب جودة التكوين، تلك كلها عوامل ساهمت في التقليل من حجم الهدر المدرسي.

إلا أن هناك إشكالات حقيقية لم تستطع الحكومة مواجهتها وإيجاد حلول لها، خاصة الأزمات المتعددة والمتكررة لتوقف الدراسة بسبب الإضرابات في التعليم المدرسي، ابتدائي إعدادي والتأهيلي، الملفات المطالبية لعدد من الفئات التعليمية المطروح على طاولة الحوار منذ سنوات دون إيجاد حلول لها، أذكر من بينها الزنزارة 9، ضحايا النظامين، حاملي الشهادات، الإدارة التربوية، المبرزون والمستبرزون، كذلك الأزمة الأخيرة لأساتذة أطر الأكاديميات والتي كادت أن تعصف بالسنة الدراسية لهذه السنة لولا تعقل وحكمة، سواء الأساتذة أطر الأكاديميات وكذلك النقابات التعليمية التي ساهمت بشكل كبير في الوصول إلى هاذ الموقف الذي أدى إلى استئذان الدراسة.

لذلك نطلب من الوزارة مواصلة الحوار الاجتماعي لإيجاد حلول حقيقية لهذه الإشكالات المطروحة، خاصة وأن فئات تعليمية عديدة تعاني مشاكل حقيقية كل يوم.

السيد الرئيس، إن تفكيرنا السليم لا يسعفنا في استيعاب النقاش الذي أثير داخل مجلس النواب بمناسبة عرض مشروع قانون الإطار حول منظومة التربية والتكوين والذي عكس وضعنا السياسي الصعب والمتجلي في طغيان الحزبية الضيقة واختزال إشكالات المنظومة في اللغة وتجاهل الجوهر التربوي البيداغوجي والمفاهيمي في مشروع الرؤية الإستراتيجية، وهو ما لا يخدم المنظومة ويتعارض مع خطاب الإصلاح الذي يردده الجميع. لذلك عندما نتحدث عن الرؤية الإستراتيجية وتحدث عن الإرادة السياسية وتحدث عن التوافق الوطني فلا يمكن أن نفهم، أن نستوعب البلوكاج الواقع اليوم في مجلس النواب حول قانون الإطار والذي هو الترجمة الأولية للرؤية الإستراتيجية 2015-2030.

السيد الرئيس، إن منظومة التعليم العالي ببلادنا المتعددة بأوزانها الديموغرافية المتباينة تشكل نظاماً غير متجانس في سياق انشطار وترابية نظامين، نظام الولوج المفتوح ونظام الولوج المحدود، والذي خلق واقعين مختلفين كلية، واقع مؤسسات الولوج المفتوح بسناته الأساسية في الاكتظاظ والهدر الجامعي والنقص البيداغوجي والآفاق المغلقة مع سوق الشغل وواقع مؤسسات الولوج المحدود والتي لا تعيش نفس الإشكالات ولها على كل حال تمفصلات مع سوق الشغل.

فرغم الإصلاحات المنجزة ما بين 1997 و2014، وخاصة القانون 01.00 لازالت الاختلالات قائمة ولازال الأساتذة الباحثون يعيشون أوضاعاً صعبة في ظل استقلالية غير مكتملة للجامعة وموارد وإمكانيات غير

ضعف الميزانية المرصودة مقارنة مع التجارب المقارنة ب 0.5% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 1.5% في فرنسا؛

عدم الاهتمام بالأوضاع المادية والمعنوية للمستخدمين بالقطاع؛
تملص الإدارات من التزاماتها الاجتماعية.

وفي إطار خارطة الطريق حول منظومة التكوين المهني التي قدمت لصاحب الجلالة نثير انتباهكم، السيد رئيس الحكومة، إلى خطورة إرساء تكوين مهني بسرعتين، سرعة مدن المهن والكفاءات الإثني عشر من جهة، وسرعة مكتب التكوين المهني من جهة ثانية على حساب هذا الأخير، ومن تم ضرورة إعادة تأهيل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وفقا للأهداف التي أنشئ من أجلها.

كما أنه لا بد من الحفاظ على حكمة تسيير مؤسسات التكوين المهني قاطبة، أي المنظومة في شموليتها، تفعيلاً لمبدأ الحكامة ثلاثية التركيب كما تحت على ذلك الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتكوين المهني والملمزة لبلادنا. شكر السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي. تفضلني السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية نشكركم السيد رئيس الحكومة على جوابكم الذي تضمن معطيات دقيقة حول قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني.

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نذكر السيد رئيس الحكومة أنه خلال شهر دجنبر وأثناء جلسة المساءة الدستورية تداولنا جميعاً وبحضوركم مجال تأهيل الموارد البشرية والوطنية وتعبئتها، لتحقيق التنمية الاجتماعية وبلوغ أهداف الإستراتيجية التنموية والإقلاع الاقتصادي، وقد أكدنا حينها على إثارة مجموعة من التساؤلات نرى من اللازم التذكير بها اليوم ونحن نناقش موضوع التربية والتكوين المهني لكن بشكل أعمق.

أولاً، هناك تطور كمي في الإنفاق على التربية والتكوين، لكن تتساءل عن الموقع والتأثير الإيجابي لهذا التزايد على التنمية البشرية وتأهيل شباننا لحوض مغامرة الحياة بأمان.

ثانياً، لماذا يغيب التناسب بين النمو الاقتصادي والموارد البشرية وكيف نؤسس لعلاقة متوازنة بين النمو الاقتصادي وتأهيل الموارد البشرية؟

التعليمية خلال هذا الموسم الدراسي من احتقان، الذين فرض عليهم التعاقد وضحايا النظامين، والإداريين التربويين، والمرافقين التربويين والمساعدين الإداريين والتقنيين وحاملي الشهادات والمتصرفين والمغضوب عليهم المحرومين من الترقية خارج السلم والمرسبين بشكل ممنهج وخرجي مسلك الإدارة التربوية، إضافة إلى الاستبعاد الممارس من طرف شركات المناولة في الحراسة والنظافة، لدليل على التخبط الحكومي وعجزه في إيجاد حلول جذرية.

السيد رئيس الحكومة،

إن الاتحاد المغربي للشغل يرى أن إصلاح المدرسة العمومية في شمولياتها ليس أمراً تقنياً أو قطاعياً، إنه في صلب الإصلاح المجتمعي الشامل، إنه الوجه الآخر للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولذلك وجب:

توفير البيئة الحاضنة للفعل الإصلاحي في المجال بإشراك الفرقاء الاجتماعيين لإرساء سياسة أكثر فاعلية واستدامة؛

وضع سياسة تعليمية شمولية مندمجة تحقق الالتقائية بين القطاعات الحكومية وإخراج قانون الإطار وفق المقاربة التشاركية خارج التجاذبات الأيديولوجية والسياسوية؛

توفير العدالة المجالية في الاستفادة من خدمة التعليم العمومي؛

عدم المساس بمجانية التعليم، ضماناً لتفعيل الحق الدستوري للمواطنين في التعليم؛

رفع الظلم والحيث عن نساء ورجال التعليم وتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية؛

مراجعة المناهج التعليمية في إطار الافتتاح ورد الاعتبار للمؤسسة التكوينية البيداغوجي، لتأهيل خريجي المؤسسات التعليمية وتسهيل إدماجها في سوق الشغل؛

تقليص الفوارق بين التعليم العمومي والتعليم الخاص.

السيد رئيس الحكومة،

إن الإنفاق على المدرسة العمومية والتكوين المهني هو استثمار في العقل والعلم والمعرفة والكفاءات، استثمار في الإبداع والابتكار والمواطنة.

بالنسبة للتكوين المهني على الرغم من دوره المحوري في التنافسية الاقتصادية للبلدان وفي الرقي الاجتماعي للأفراد، لازالت المنظومة ببلادنا تعيش العديد من الاختلالات التي تحد من قدرتها على إعداد الرأسمال البشري الذي تحتاجه بلادنا لمواكبة التحولات الاقتصادية والمجتمعية ومن ضمنها:

تقادم العرض التكويني الذي يبني على أساس نموذج متجاوز لتنظيم العمل؛

المراهنة على الكم، 433 ألف متدرب ومتدربة على حساب الكيف والجودة، وهو ما تؤكد النسبة المحدودة للاندماج في سوق الشغل؛

في نفس الوقت قاتم بأنكم بصدد تنفيذ الرؤية الإستراتيجية لسنة 2030، ونلاحظ بأن المجلس الأعلى للتعليم قام مؤخرا بتقييم أولي لهذه الرؤية بخصوص الجامعة والتعليم العالي وبخصوص البحث العلمي فخلص إلى أشياء لا بد أن توظفكم وأن تتأملوا فيها.

من جملة ما وصل إليه، غياب جهاز سلطة لتنسيق السياسات والبرامج القطاعية في البحث العلمي، وصل كذلك إلى انعدام سياسة واضحة ومعلنة في مجال البحث العلمي، لا أقرأ عليكم التوصيات، بمعنى أن الرؤية أصابها خلل وهي في منطلقتها، والجهات التي أصدرتها بادرت إلى تقييمها - وهي حسنا فعلت - فأيقظتكم، لا بد من أن تنتبهوا.

المسألة الثانية، بلادنا نتعرف العناية بالبحث العلمي لأنه أنا قصرت سؤالي في البحث العلمي كما جاء في الدستور في الفصل 26 من الدستور، فبلادنا نتعرف البحث العلمي أو حاولت هيكلته منذ سنة 1976 بمقتضى ظهير 5 غشت 76 الذي بقي علبه فارغة، ثم جاء قانون 08.00 اللي حدث المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، فالذي بقي رغم بعض الجهود مؤخرًا على أن هناك مخطط في إطار تنفيذ الرؤية، مخطط 2022، ولكن إلى حد الآن لم نسمع عنه أي شيء، فكم كان بودنا، السيد رئيس الحكومة، وأتم تناقشون معنا في إطار السياسات العمومية لحكومته في هذا القطاع أن نسمع منكم موقع البحث العلمي في السياسات العمومية ومآل الجهود المبذولة عبر عقود، وما هي حصة البحث العلمي في عمل الحكومة وفي توقعات الميزانية؟

لا أريد أن انتهي قبل أن أقول بأن من موقعنا كمجلس المستشارين نثير انتباهكم إلى أن غياب البحث العلمي في المشاريع التنويعية، وبالأخص في الجهات والجماعات المحلية عرقلة حقيقية وفشل حقيقي لنمو البناء الجهوي أو تنزيل فكرة الجهوية المتقدمة.

كذلك المحصلة الآن سوداء في آخر المطاف بالنسبة للبحث العلمي، فلذلك أريد أن أحبي العلماء والنبغاء المغاربة الذين حصلوا ويحصلون باستمرار على الجوائز ويشرفون وجه المغرب، وجلالة الملك شرفهم بالأوسمة، أليس هذا لا يوقظكم هذا في أننا نحن من جهة..

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

طيب نستمع الآن لرد السيد رئيس الحكومة المحترم على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين.
تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين المحترمين.

ثالثا، تعلمنا العالي مطالب اليوم بالاستجابة للطلب الاجتماعي الملح، مطالب كذلك بتقديم عرض لتكوين جيد يمكن الخريجين من المؤهلات لمواجهة الحياة وسوق الشغل، فعلى الجامعات المغربية أن تكون شباب قادرين على تحمل المسؤولية داخل المقاولات وداخل المؤسسات لتكون قادرة على مواجهة التنافسية الدولية.

رابعا، إن الفوارق الاجتماعية تفاقها الفوارق المدرسية، ولهذا فإن ضمان تكافؤ الفرص لجميع الأطفال في ولوج تربية جيدة باسم العدالة الاجتماعية، إن لكل طفل مغربي من حقه المشروع أن يحصل على حقه المشروع للاستفادة من خدمات المدرسة العمومية بشكل متكافئ، وهذا يقتضي الرفع من جودة التعليم العمومي وتحسين خدمات المدرسة العمومية، وخصوصا بالعالم القروي والمناطق الجبلية.

خامسا، كيف يمكن معالجة الهوة الكبيرة بين تكوينات التكوين المهني والحاجات المتزايدة لسوق الشغل، ولاسيما في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية الجديدة؟

وفي الأخير، السيد رئيس الحكومة، منظومة التربية والتكوين لا يجب أن تخضع لمزايدات سياسية أو تكون مجال للاختلاف بل هو مجال يخلق الالتئاقية لجميع القطاعات والفئات والنخب الفكرية، ومستقبل شبابنا هو اليوم هو منظومة التعليم لأن هو المفتاح لإخراج شبابنا من دائرة الشؤم والتذمر إلى دائرة التناؤل وتكافؤ الفرص.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

السيد رئيس الحكومة،

نشاطركم الرأي في اعتبار منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي شأن مشترك بهم الجميع، ولكن في آخر المطاف ستبقى حكومتكم هي المسؤولة عن هذا العطب الحاصل والمسؤولة بجميع مكوناتها، ولو فعلتم أو تفاعلت مع الذكاء الجماعي واستحضرت المصلحة الوطنية الخاصة، لما ضيعنا الكثير من الوقت في معارك جانبية غير مثمرة، فنتمنى أن تبادروا إلى وضع حد لهاته المحاصرة التي يشتهي منها الجميع.

الأساسي للمستخدمين ديالها.
فلذلك تصرفات في إطار القانون ودارت هاذ الشي في إطار القانون،
تطويره إلى آخره هاذ الشي كشي مفتوحين ليه احنا ما عندناش مشكل.
إذن هذا دليل على أن الوضوح، لأن علاش؟ وقتها مرارا العدالة
المجالية مسؤوليتنا جميعا، الاعتناء بالوسط القروي وبالمناطق الهشة
والهوامش والبعيدة مسؤوليتنا، كيفاش تقول ليا وصل ليا الموظفين والتعليم
والصحة لأقصى الجبال ثم تحيد ليا الأدوات، تقول ليا الأدوات متديرهاش
ما يمكنش، راه "رماه مكتوف اليمين في اليم وقال له إياك إياك أن تبتل
بالماء"، قال ليك لاحو في البحر، كتف ليه يديه وقال ليك متسردش
كيفاش؟ ما يمكنش.

إلى بغينا واحد الهدف كين وسائل للوصول إلى الهدف، نظورو
هاذيك الوسائل نجودها نحسنوها هاذ الشي كشي متفق معكم، ولكن
هاذي وسائل يشتغل بها دوليا وبان بأنه.. والآن ظهرت نتائج ذلك.
النتائج ديالو أن الاكتظاظ نقص بشكل كبير والأرقام اللي تنقدموها راه
دقيقة، ونقصات الأقسام المشتركة، راه واحد الوقت كنا 6 في القسم 6
ديال المستويات في القسم، المعلم كيقري 6 ديال المستويات، الحمد لله
قطعنا مع هاذ 6 ديال المستويات، 5 ديال المستويات، باقي عندنا 3 و4
و2 صحيح، ولكن الأغلبية الآن 2 ديال المستويات 89% عندنا 2 ديال
المستويات، واحنا بغينا نظورو ونقضي على 6 و5 و4 و3 ديال
المستويات في القسم، لأنه كيضر الجودة فعلا هاذ المعلم مسكين كيف
غادي يدير؟

فلذلك خصنا هذا راه عندو آليات وهاذ الآليات ما عندنا كيفاش
نديرو، وكتقول ليا وصل ليا المدرسة فين ولكن المعلم ماتوصلوش واكيف
غندير ليه، المدرسة بدون معلم وهذا ممكن غير ممكن.

فلذلك هاذي أمور واضحة عندنا فيها رؤية واضحة نظوروها، ناقش
وتحاور مع الأساتذة هاذ الشي كشي مفتوحين ليه احنا بطبيعة الحال.
القضية ديال الأمازيغية، أنا حشومة عليك تبدا الأمازيغية بهاذ،
بالعكس هاذ الحكومة أول قرار أنا إتخذته وقتلو في مجلس النواب هو قضية
إسناد الأساتذة، لأنه كنت الأمازيغية نجحات والحكومات السابقة خدمات
مزيان كاع منوصلو هاذي 10 سنين وهي كتراجع التدريس ديال
الأمازيغية، دبا الآن احنا بالعكس عندنا إرادة وأول شيء قررنا نهبو
ونقطع مع قضية إسناد تدريس بعض المواد للأساتذة الأمازيغية، لأن من
قبل كيكون نقص وقصور كينوض المدير الإقليمي واحد الأستاذ ديال
الأمازيغية تيقول ليه قري ليا المادة الفلانية العربية ولا الفرنسية هاذ الشي
قطعنا عليه أولا.

ثانيا، لأول مرة دخلنا تدريس الأمازيغية بقرار من رئيس الحكومة
وتوافق بطبيعة الحال من الجهات المعنية وتنسيق مع المعهد الملكي للثقافة
الأمازيغية إدخال الأمازيغية وتدرسيها في 5 معاهد عليا ديال الإدارة والقضاء

شوف غنقول لكم واحد القضية، هاذي الحكومة عندها نفس إصلاحي
واضح، قوي، جلي، والمواطنين راه تيشفوه، والنتائج على الأرض تبينه،
التبخيص ما عندو ما ينفغ، ما ينفغ لا معارضة ولا حكومة ولا بلد، لن
ينفغنا إلا واحد الخطاب سياسي راقي، اللي دار شي حاجة مزيانة خاص
تقول له مزيانة، وخصنا نثمو هاذ الشي، راه ماشي رئيس الحكومة اللي
تدير، ولذلك جاو يراف ديال الملفات أنا ما غديش نجابو عليهم في
الأمر التفصيلية، ولكن السيد الوزير مستعد عيطو له للجنة وناقشو معه
طولا وعرضا، الملاحظات الجديدة مرحبا بها، كل جديد للتطوير ما يمكنش
إلا تقبلوه من أي كان، وخصوصا من البرلمان.

ولكن ثانيا راه كان واحد القضية راه بعض الإخوان اللي هنا أحزابهم
سيرت هذا القطاع خمس سنوات، وتنشكر الأخ اللي جبد البرنامج
الاستعجالي، وخليونا ما نقاوش نجبدو ذاك الشي.

لو كانت الحكومات السابقة كلها قامت بواجبها ما نوصلوش دبا تنعمو
التدريس، واش تعمم التدريس في المناطق القروية على الفتيات باقي هذا
قضية نخدمو فيها؟ إلى نخدمو فيها أحنا حكومة اليوم دليل على أن
الحكومات السابقة لم تقم بواجبها كاملا، كل واحد دار شوية من جهده،
باش نعترف، كل واحد دار شوية من جهده، ولكن كما كانت الصعوبات
في السابق فهي باقية هاذ الصعوبات.

فلذلك اسمحو ليا، خصنا نكونو نتعاونو ونثمو نفس ديال الأمل ونفس
إصلاحي، خصنا نشوفو بلادنا بطريقة إيجابية، رغم وجود، أنا هاذ الشي
تقولو، بلادنا غادية مزيان، كين مشاكل، كين تأخرات، كين إشكالات
خاصنا نحلوها، هاذ الشي كامل صحيح، ولكن ماشي القضية مقبولة، يعني
الجميل هو القليل والسيئ هو الكثير، أنا بالعكس الإنجاز الجميل المفيد
للبلد، لأنها، لاستقرارها، لمواطنيها، لشبابها هو الكثير، وكين مشاكل
خاصنا نتعاونو نعالجها صحيح، أنا متفق معكم.

طيب، إذن الحكومة عندها نفس إصلاحي قوي رغم العراقيل، وأنا ما
غنقولش لك شكون هما هاذوك، أشنو سميتهم؟ أنا قلت لهم مسامر
الميدة، ما نقولش لك شكون، جميع السياسيين تيهضرو هكا، السي عبد
الرحمان اليوسفي شحال من مرة تيقول جيوب مقاومة التغيير، لأن دبا فينا
هما؟ راه غير بغيت غير نشوفهم نعرفهم، المهم تيعكولوني ولكن أنا ما
شيفهمش، كون شفتم كون راه نفوت عليهم هما نيت. فهمتيني.

والتوظيف بالأكاديميات التوظيف والتشغيل بالأكاديميات اللي هو
سميناه واحد الوقت التوظيف الجهوي هو راه دليل على رؤية إصلاحي
مستقبلية متكاملة، واسمحو لي راه ما عندناش شي حل آخر وأنا تشكرك
لأنك قلتي خاص نعموه لجميع القطاعات الأخرى، احنا ما نكهوش، ولكن
دبا في التعليم عندنا الأكاديميات اللي هي مؤسسات عمومية يمكنها القانون
من أن تشغل وتوظف، يمكنها القانون باش يكون عندها الأنظمة الأساسية
ديالها، بالمناسبة القانون ينص على أنها يمكن هي تكون عندها النظام

والمعدين إلى آخره وفيها 10 تلاميذ؟ لا يمكن، أغلب المدارس تسدات، تسدات سبب التحولات الديموغرافية.

هناك أيضا ميل لكثير من الآباء إلى الذهاب إلى القطاع الخاص، ولكن خاصنا نشوفو ونعرفو بأنه طيلة هذين السنتين الآن هناك رجوع من الكثير من الآباء من القطاع الخاص إلى القطاع العام لما شافو انخفاض الاكتظاظ في المدارس وغيره من المؤشرات وقعت، ولات الجديدة ولات الثقة أكثر في المنظومة ديال التعليم العمومي، هذا كيفسر الرجوع، راه كين مدن اللي رجعت فيها 3000 تلميذ في سنة واحدة من القطاع الخاص إلى القطاع العمومي، 3000 تلميذ هذا ليس شيئا بسيطا.

آخر مؤشر اللي بغيت نوقف عليه هو الجامعة ديالنا والبحث العلمي، يجب ألا نعلم جامعتنا ولا نعلم بحثنا العلمي، وباقي خاصنا نديرو جهود، صحيح، ولكن هناك باحثين كنجيهم اللي كيديرو جهود واللي تميزو عالميا، خاصنا باقي نديرو جهود، ولكن لأول مرة اليوم استطاعت 5 جامعات مغربية وطنية من الدخول في التصنيفات الدولية من بين 500 جامعة عالمية الأولى في العالم في التصنيف ديال شنغاي في التصنيف ديال (Times Higher Education) (Webometrics) هذه كلها دخلت لها 5 جامعات مغربية تنجيهم وكنتمنى لهم كل التوفيق، وبطبيعة الحال هذا لا يكفي، خاصنا نرتفعو دابا هذوك 500 ما كافيش ندخلو في 500، خاصنا تكون عندنا واحد الجامعة في 100 أو مائتين الأوائل إن شاء الله، وهذا ممكن وسندعم منظومة البحث العلمي، نعمل جيدا، وغادي نمشي في الرفع التدريجي لميزانية البحث العلمي.

صحيح هي باقي ضعيفة شوية نرفعوها، ولكن ليس هذا التفسير الوحيد وإنما حكمة البحث العلمي وحكمة صرف هاذ الميزانية هو اللي أكدت عليه أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات أكثر هو اللي غادي إن شاء الله نشغلو على تطويره في المستقبل.

شكرا جزيلًا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

نتنقل لمعالجة أسئلة المحور الثاني، المحور المتعلق "بسياسة الحكومة في تدبير التوظيف في القطاع العام ورهانات تحديث الإدارة العمومية، عندنا في هاذ الباب 3 أسئلة أبدؤها بسؤال.

أعطي الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد سالم بنمسعود:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

والمسرح والسينما إلخ، ودخلنا ليا الأمازيغية وبدأت فعلا تدريسها وكنشكر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لأنه وفر لينا الوسائل باش يمكن نديرو هاذ التدريس والخبرة ديالو الطويلة اللي غادي تبقى دائما محتاج إليها لتطوير هذا. بطبيعة الحال عدد من المؤشرات تتحسن وخصنا نعرفو بأنها تتحسن وغادي نحسنوها أكثر، وكاين مؤشرات اللي تحتاج إلى وقت لتتحسن ولكن يمكن دبا نقولو بأنه على مستوى البنات، على مستوى الهدر المدرسي كيتطور، على مستوى التعميم كيتطور، على مستوى البرامج الاجتماعية كنعطيكم، دبا ديمنا كنجيو كقولو طورنا الميزانية ديال البرنامج كذا، كيقول لك فين هو التأثير ديالو على المواطن؟ التأثير ديالو أن 2 ديال المليون طفل الأسر ديالهم عندهم الدعم شهريا، هذا تأثير مباشر.

عندما نقول 92000 أرملة ب 158000 يتيم وبتيمة كيتلقاو الدعم شهريا، راه هو مباشر، كل شهر، بمعنى هو عندو تأثير مباشر على المواطنين. نقولو كاين جهات أخرى ما استفداتش، كاين أطفال آخرين ما كيستفدوش، نقولو كاينة فئات أخرى تحتاج إلى دعم أنا معكم إن شاء الله ونتحزمو باش ندعموهم.

فإذلك هذا المنحى هو منحى واضح، ولكن كاين واحد التأثير، خاصنا ما ننساوش الإخوان ولا بعض الإخوان حضرو على مؤشر التنمية البشرية، صحيح مؤشر التنمية البشرية باقي بعاد فيه، ولكن نتنحسنو سنة بعد سنة، راه غير في 2016 كنا في 126 دبا 123، نقول لي التحسن بطيء، صحيح، ولكننا عندنا الآن خارطة طريق باش يتحسن، وإن شاء الله في القريب سنشهد فيه تحسنات أحسن من ذي قبل، لأن المعايير ديالو واضحة وغادين بواحد المنهجية مجال المنهجية ديال ممارسة الأعمال (Doing Business) لأن خاصنا واحد المنهجية علمية مضبوطة دقيقة للتأثير على المؤشرات باش يمكن تقدم دوليا في هذه المؤشرات وغادي نتقدمو، وإن كان المعدل ديالنا اليوم اللي هو 0.667 هو أعلى من المعدل، 0.6/1، معنى ذلك هناك تحسن ولكن نحتاج إلى تطوير ذاك الشيء علاش هذا التعميم ديال التعليم الأولي، إلزامية التعليم حتى لسنة 16، محاربة الهدر المدرسي، جهود محو الأمية اللي اعطيناها حتى هي كثافة من خلال الوكالة المعنية بمحو الأمية، هذا باش يمكن نأثرو في المؤشرات اللي هي سنة التمدد 5.5، سنة تقريبا بالنسبة للمغرب اللي خاصنا نحسنوه نوصلوه ل 6.5 إلى 7% وغيشهد مؤشر التنمية البشرية قفزة ياذن الله كما شهدت مؤشرات أخرى قفزات، وغادي نرجعو لبعضها.

بقات لي واحد النقطة ديال إغلاق المدارس، أنا متفق معه، ولكن إغلاق المدارس لا يعود فقط إلى تفضيل بعض الآباء تدريس أبنائهم في القطاع الخاص، لا يعود أيضا إلى تحولات ديموغرافية في الأحياء، كاين أحياء كانوا فيها ناس عندهم أبناء صغار، كبرو الأبناء ديالهم تزوجو مشاو لأحياء أخرى، ما بقاوش الأبناء اللي يقرأو في المدرسة الابتدائية، إوا كيفاش؟ نخلي المدرسة الابتدائية كنعشوف فيها محولة بالمفتش بالمدير

دائماً هاذ الموضوع كيرجع، فلذلك هو موضوع يرجع باستمرار. ولكن أيضا هو موضوع حققت فيه بلادنا عدد من الإنجازات، لكن كل إنجاز غير تتجاوزو 3 سنين 4 سنين تيولي عاوناني خاصو تطوير أكبر وتحديث، خصوصا أن العالم كله يتغير ونحن لابد أن نتغير باستمرار في مجال إدارتنا.

نحن واعون أيضا إلى أن الإدارة تعاني من عدد من الإشكالات أحيانا بنبوية وهيكلية، فيها اللي أقل من حيث الأهمية، وهذا يعني حاجة الإدارة إلى إصلاح هيكلية وشامل بديل عن الاستمرار في إصلاحات ظرفية أو إصلاحات جزئية فقط والتي أبانت عن محدوديتها وعن ضعف نجاعتها وتأثيرها.

ولا يخفى عليكم الأهمية القصوى التي يوليها جلالة الملك، حفظه الله، لموضوع إصلاح الإدارة حيث ما فتى جلالته يبنه إلى أوجه القصور التي تعترى الإدارة، ومنها الخطاب السامي لجلالة الملك في افتتاح البرلمان بتاريخ 14 أكتوبر 2016 الذي جاء فيه: " إن المرافق والإدارات العمومية تعاني من عدة نقائص تتعلق بالضعف في الأداء وفي جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين،".

الخطاب السامي لجلالة الملك في عيد العرش المجيد سنة 2017 الذي أكد فيه جلالته على أنه من بين المشاكل التي تعيق تقدم المغرب ضعف الإدارة العمومية، سواء من حيث الحكامة أو مستوى النجاعة أو جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

إذن هناك توجيه واضح إلى ضرورة تجاوز هذه الاختلالات، كما أن المجلس الأعلى للحسابات عندو تقرير حول تقيم منظومة الوظيفة العمومية سنة 2017، رصد فيها عدد من الاختلالات ووقف فيها على عدد من التوصيات.

ومن منطلق التوجيهات السامية لجلالة الملك من جهة، وأيضا استنادا إلى مختلف التشخيصات المنجزة من قبل عدد من الهيئات الوطنية من جهة ثانية، وأيضا انطلاقا مما ورد في البرنامج الحكومي، فقد جعلت الحكومة من ورش إصلاح الإدارة وإصلاح الوظيفة العمومية إحدى الأولويات التي تشغل عليها.

وقد نص البرنامج الحكومي على التزام الحكومة بإصلاح الإدارة والخدمات العمومية وتقريبها من المواطن ومراجعة منظومة الوظيفة العمومية وأساليب التدبير والمساطر الإدارية، ومن هنا سأحدث في هذا الموضوع على مستويين: المستوى الأول إصلاح نظام الوظيفة العمومية المستوى الثاني هو تحديث هذه الإدارة.

إصلاح نظام الوظيفة العمومية اللي هو عندو أهمية خاصة، وقد التزمت به الحكومة كما قلنا في برنامجها، وتقوم سياسة الحكومة في مجال تدبير التوظيف في القطاع العام على مقارنة تروم تطوير منظومة التوظيف

نسائلكم حول حصيلة الحكومة في تدبير التوظيف في القطاع العام ورهانات تحديث الإدارة العمومية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

عندنا سؤال كذلك في هذا الموضوع للفرق الحركي.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا مجال للشك أن الوظيفة العمومية باتت في أمس الحاجة إلى إصلاح شمولي وعميق، يوفر التوزيع المنصف للموارد البشرية حمويا ومجاليا، ويضمن جودة الخدمات العمومية.

ومن هذا المنطلق نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول التدابير التي ستتخذونها لتطوير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نفس السؤال.

إذن تفضل السيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة على الأسئلة.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أنا سعيد بمناقشة هاذ الموضوع المهم والإجابة على هذا السؤال المرتبط بالسياسة الحكومية في تدبير التوظيف في القطاع العام وتحديث الإدارة العمومية، هو موضوع لا شك من الأهمية بمكان، اعتبارا للتحديات التي يطرحها موضوع تحديث وتأهيل الإدارة وتثمين مواردها البشرية لمسيرة ديناميكية الإصلاح التي تشهدها بلادنا على مختلف المستويات المؤسساتية، اقتصادية، اجتماعية وغيرها.

ومرة أخرى نفس الشيء بالنسبة للتعليم، هاذ الموضوع هو موضوع عميق الجذور في التاريخ، منذ بداية الاستقلال وهناك عزم مستمر للإصلاح وهناك إصلاحات وإجراءات متتالية للإصلاح، وهناك شكوى مستمرة من الإدارة، وإلى رجعتنا للأسئلة في 30 سنة و20 سنة الأخيرة

مباراة، هاذ القطاع خاصو 3 مهندسين في المعلومات كيدير مباراة أخرى، فلذلك الآن أصبحت عندنا إمكانية مباراة موحدة واحدة في تخصصات معينة ضمن الهيئات المشتركة، ما يسمى بالهيئات المشتركة بين الإدارات، وذلك من أجل ضمان فعالية ونجاعة مباريات التوظيف وتكريس مبادئ المساواة والشفافية والاستحقاق وتكافؤ الفرص بين جميع المغاربة في ولوج هذه المناصب العمومية، واعتماد أيضا معايير الكفاءة المهنية والنزاهة والاستقلال والحياد في تدبير مباريات التوظيف. إذن هذا هو المبدأ الأول.

النقطة الثانية والتي أدخلناها، وهي ترتبط بالاهتمام بالأشخاص في وضعية إعاقة، والذين بدأنا، لأول مرة في تاريخ بلدنا، بتنظيم مباريات موحدة مشتركة لهم بالتباري على 50 منصب لمنصرف من الدرجة الثانية موزعين على 17 قطاع وزاري، تمت هذه المباريات، الحمد لله التحقوا هاذ الناجحين فيها، وستنظم هذه السنة مباراة موحدة خاصة أخرى، خصص لها في قانون المالية 200 منصب مالي برسم سنة 2019، وغادي نمشيو، وهذا تقليد جديد مهم جدا اللي غادي ينصف هذه الفئة، بطبيعة الحال بالموازاة مع الاحتفاظ على العمل للوصول إلى 7% للتوظيف في المباريات العادية.

ثالثا، في إصلاح نظام ولوج المناصب العليا، هذا أنه نتعرفو بأنه كانت عندنا منظومة للتعيين في المناصب العليا، ساهمت إلى حد كبير في باب المساواة والأهلية المهنية والكفاءة والاستحقاق في الولوج إليها، من خلال مبدأ التباري حول هذه المناصب، وهذا كله ساهم في إيجابيات عديدة من بينها، بطبيعة الحال، الرفع التدريجي من نسبة ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية، لكن بعد سبع سنوات من اعتماد هذه المنظومة هناك توجه إلى تجويدها، وتنكب الحكومة حاليا على إعداد مشروع مرسوم جديد خاص بالمناصب العليا في اتجاه تكريس معايير الاستحقاق والكفاءة المهنية واعتماد التدبير التعاقدية المبني على الأهداف والنتائج والتقييم وربط المسؤولية بالمحاسبة، وسيتم عرضه على مسطرة المصادقة.

في تعزيز إدماج مقاربة النوع في الإدارة العمومية، بلغ تمثيل نسبة النساء في الوظيفة العمومية في سنة 2018، 34% مقابل 65% بالنسبة للرجال، مع ملاحظة تركيز النساء بقطاع التعليم والصحة بنسبة 72% ويبقى طموحنا أكبر في سبيل تحقيق المناصفة التي نسعى إليها.

وفي إطار تعزيز الهياكل الإدارية والآليات التي تركز مقاربة النوع في الوظيفة العمومية، تم العمل على اعتماد دفتر تحملات نموذجي لدور الحضنة المنشأة بالقرب من مكان العمل، وأيضا إصدار منشور الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية حول تمديد رخصة الرضاعة، وذلك في غشت الماضي 2018.

وقد عرفت تمثيلية النساء في الوظائف العليا تحسنا بنسبة 10% من حوالي 27% إلى حوالي اليوم 36%، وهذا تطور إيجابي على مدى 3

وجعلها أكثر استجابة لحاجيات مختلف الإدارات العمومية من الموارد البشرية، ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، تعزيز قيم الشفافية والاستحقاق، تكريس المبدأ الدستوري في ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق. ومن هنا كان مجال الاشتغال ديال الحكومة كالتالي:

أولا، الإصلاح الشامل لمنظومة الوظيفة العمومية، فقد عمدت الحكومة إلى إعداد رؤية إستراتيجية لمراجعة منظومة الوظيفة العمومية، والتي تم تقديم خطوطها العريضة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 14 مارس 2019، وهي الرؤية التي توجت مسار تشاوري تم من خلاله إشراك مختلف الفاعلين والمتدخلين، كما تم التداول بشأن هذا الرؤية الإستراتيجية في المجلس الأعلى للوظيفة العمومية بتاريخ 16 يناير 2019، وتقوم على إرساء وظيفة عمومية مهنية ومحفزة وناجعة وقادرة على الاستجابة للمتطلبات الراهنة عبر الانتقال من التدبير الإداري للمسارات إلى تدبير مهني مبني على الكفاءات، وإن شاء الله سنستمر في تنزيل هذه الرؤية الإستراتيجية التي قلنا خضعت للتشاور، وكانت مجال التشاور في المجلس الأعلى للوظيفة العمومية وفي مجلس الحكومة، الرؤية ديالها الخطوط العريضة ديالها الآن سنعمل على تنزيلها من خلال مراجعة شاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ووضعه قريبا في إطار التشاور من جهة، وأيضا وضعه على مسطرة المصادقة؛

ثانيا، تكريس مبدأ الاستحقاق في ولوج الوظيفة العمومية، وذلك تفعيلاً للمبدأ الدستوري اللي تحدثنا عليه، اللي هو الاستحقاق لولوج الوظيفة العمومية، وهذا عملت فيه الحكومة جهود مقدرة.

أشير إلى أنه كانت جملة من التدابير والإجراءات تهدف إلى تطوير الآليات والوسائل المعتمدة في التوظيف كانت من قبل عن طريق مقتضيات المرسوم الصادر في 2011، وذلك من أجل تكريس مبادئ الاستحقاق والشفافية وتكافؤ الفرص عن طريق تعميم المباراة، باعتبارها آلية وحيدة لولوج أسلاك الوظيفة العمومية، مع إدراج إمكانية التشغيل في الإدارات العمومية بموجب عقود، هذا في المرسوم آنذاك، وتعزيز مبدأ الشفافية في الإعلان عن فتح الترشيحات لشغل الوظائف العمومية عبر نشرها على بوابة التشغيل العمومي والمواقع الإلكترونية للإدارات المعنية، وفي صحيفتين وطنيتين على الأقل، إسناد مسؤولية اختيار المرشحات والمرشحين إلى لجن مكلفة بدراسات الترشيحات.

وبعد سنوات من تطبيق هذه المقتضيات قامت الحكومة بتشخيص وتقييم نظام المباريات العمومية للوقوف على الصعوبات العملية التي تعيق في بعض الأحيان تكريس المساواة وتكافؤ الفرص والشفافية والاستحقاق في ولوج القطاع العام.

ولمعالجة هذه الاختلالات أصدرت الحكومة مرسوم 4 يوليو 2018 بشأن تنظيم مباريات موحدة للتوظيف، ذلك أنه الكلفة المالية للتوظيف أحيانا عالية، أحيانا تكون قطاع خاصو مهندس في المعلومات تدير

للاتمركز الإداري، هاذ المرسوم ديال اللاتمركز فاش خرج حدد 6 أشهر لوضع نماذج التصميم المديرى ديال كل قطاع قطاع، دبا احنا الآن فهاذ المرحلة هاذي ينتهي في آخر مع شهر "7" شهر "7" غادي تنتهي خصنا فهاذ 6 أشهر هاذي تكون جميع الإدارات وجدات التصميم المديرى المرجعية ديالها للاتمركز الإداري.

شنو هو التصميم المرجعي؟ هو كيعطينا شنو هي الصلاحيات اللي عندو، شنو هي الصلاحيات اللي غادي ينقلها، شنو الصلاحيات اللي غادي يفوضها، شنو هي الإمكانيات البشرية اللي غادي يفوضها إلح.

بمعنى غادي تكون عندنا خريطة ديال تنزيل اللاتمركز الإداري بنداو فيه إن شاء الله من بعد يوليوز بإذن الله عمليا ونحن متفائلون، لأن احنا الآن غاديين وكنشكر جميع القطاعات الحكومية التي تجاوبت مع هاذ الورش وأيضاً بطبيعة الحال كنشكر الوزارة المكلفة والسيد الوزير بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية التي تشرف على هاذ الورش.

وقد ترأست شخصياً الاجتماع الأول للجنة الوزارية للاتمركز الإداري لأن لجنة القيادة لتنزيل هذا، والذي يرأسه رئيس الحكومة وفيه عدد من القطاعات ممثلة يوم 19 مارس 2019، خصص لمناقشة البرنامج التطبيقي لتنزيل هذا الورش، الحكومة ملتزمة بتطبيق هذا الميثاق وتفعيله بالسرعة الممكنة إن شاء الله وفق خارطة طريق مفصلة في إطار الآجال القانونية المرتبطة بوضع تصاميم المديرية للاتمركز الإداري، كما تحدثت عنها منذ قليل. ثانياً، ترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة في المرفق العمومي، ذلك أن هذه القيم تمثل رافعة أساسية لإصلاح الإدارة، وتمثل رافعة أساسية لقيام الإدارة بواجبها تجاه المواطنين والمواطنات.

ولذلك نعمل لتحقيق وتعزيز هاذ القيم ديال النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة من خلال عدد من الأوراش، من بينها.

تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من خلال إحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، وقد تابعتم معنا هذا، وربما أجبتم عن هذا الموضوع هنا، التي عقدت اجتماعين، وقد أصدرت اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد التقرير الأول السنوي لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وهو متيسر إلكترونياً، وأرجو من الجميع أن يدخل ويأخذوا به هو متيسر التقرير الأول لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، لأن كايين فيه جميع الإجراءات اللي تدارت والإجراءات اللي ما تدارتش، البرنامج ديال المرحلة المقبلة أولويات السنة المقبلة بطبيعة الحال، وأصدرت التقرير الأول هو هذا؛

تفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات في باب محاربة الرشوة والفساد، وعلى تنوع تقارير المفتشيات العامة للقطاعات الحكومية من خلال وحدة إدارية وحدة مصاح رئيس الحكومة لهذه الغاية؛

استمرار العمل بالرقم الأخضر للتبليغ عن الفساد والرشوة ضمن الجهود الوطنية لمكافحة الفساد، وهو الرقم الذي مكن من محاربة عدد من ظواهر

سنوات الأخيرة.

اعتماد التشغيل الجهوي للأطر التربوية، هذا أيضاً مقتضى شرحته منذ قليل، بدأنا في المجال ديال التعليم وسنعممه، لأن هذا كيهدف إلى تحقيق الإنصاف ديال المناطق البعيدة والمناطق الهشة، غادي تكون الأمور جمهورية في المستقبل.

اعتماد التشغيل بموجب عقود هذا بديناه بموجب المرسوم السابق ديال 2011 الذي تحدثنا عنه وحاولنا أن نجوده، ولتحقيق الأهداف اللي هي تمكين الإدارات العمومية من الكفاءات والخبرات الضرورية وإضفاء نوع من الديناميكية داخل الإدارة العمومية وتأهيل الأعدان المتعاقدين وتمكينهم من اكتساب خبرات وتكوين عمليين، لتحقيق هذه الأهداف تم إرساء صنفين من العقود، عقود تشغيل الخبراء من ذوي الكفاءة والتجربة والخبرة المهنية وأيضاً عقود تشغيل الأعدان للقيام بوظائف ذات طابع مؤقت أو عرضي كلها وفق شروط محددة صدرت بمرسوم.

ثانياً، ورش تحديث الإدارة العمومية، هاذ الورش ديال تحديث الإدارة العمومية الهدف منه هو المساواة بين المواطنين والمواطنات في الولوج إلى مرافق الإدارة العمومية وإلى الخدمات ديال الإدارة العمومية، عن طريق التغطية ديال التراب الوطني من جهة، الاستمرارية في أداء الخدمات من جهة ثانية، وأيضاً احترام القانون والحياد والشفافية ديال الإدارة، التجاوب مع المرتفقين من خلال تلقي الملاحظات والشكايات والتجاوب معها، تقديم الحساب عن تدبير الأموال العمومية طبقاً للقوانين الجاري بها العمل وهكذا. هذه هي الأهداف عموماً، واستناداً إلى هذه المبادئ تضمن البرنامج الحكومي عدد من الإجراءات والالتزامات في هذا المجال، وقد عملت الحكومة على إعداد خطة لإصلاح الإدارة تتضمن التوجهات العامة التي من شأنها إحداث تحولات هيكلية على 4 مستويات.

التحول التنظيمي للإدارة، التحول التديري للإدارة، التحول الرقمي للإدارة والتحول التخليقي بمعنى الأخلاقيات للإدارة.

وتعمل الحكومة على تحقيق هذه التحولات عبر جملة من المداخل: أولاً، تنزيل ورش اللاتمركز الإداري، تعرفون أنه الحمد لله بعد طول انتظار وبعد طول عمل، استطعنا أن نخرج ميثاق اللاتمركز الإداري والهدف منه هو أن نحدث قطيعة مع الإدارة المركزية السابقة والحد من تمركز اتخاذ القرار وتمركز الصلاحيات وإعطاء مزيد من الإمكانيات للجهوية المتقدمة، لأن الجهوية المتقدمة ما يمكنش تقوم إلا بوجود إدارات جهوية لا ممركرة ذات صلاحيات وإمكانيات كافية.

بالتالي فهاذ اللاتمركز الإداري سيكون مواكب للتنظيم الترابي اللامركزي للمملكة القائم على الجهوية المتقدمة، وسيكون إن شاء الله أداة قوية فاعلة للدولة على المستوى الترابي وقوامه نقل السلط ونقل الوسائل.

وقد شرعت الحكومة في إطار تنزيل هذا الورش الوطني الهام من خلال إصدار المرسوم الخاص بتحديد نموذج التصميم المديرى المرجعي

بأن ماشي جميع الإدارات يقومو بهذه الخدمة، احنا واعيين بأن ماشي جميع المؤسسات العمومية يقومو بهذه الخدمة مع الأسف الشديد.

ولذلك احنا نهننا ونهت شخصيا في مجلس حكومي أخير السادة أعضاء الحكومة باش يديرو جهمهم يطور هاذ الشئ، وخصوصا الإدارات اللي عندها عدد من التمثيليات إقليمية وجموية. هناك صعوبات في إيجاد الأشخاص المناسبين، في التكوين دياهم إلى آخره، ولكن الحمد لله هناك عدد من الإدارات قامت بهذا الشئ وإدارات نحن نحنا وسندعمها وندفعها باش تدير أكثر من هذا، وأطلب من السيدات والسادة البرلمانيين يعاونونا في هاد الشئ، إذا لقاو شئ إدارة ولا أسمو يوجهو لنا مراسلة يقولو لنا أنا مشيت والمواطن بغا يدفع الوثيقة وقالو له خاصك تصادق عليها، وهما خاص يصادقو عليها له إلى آخره، ومن حقم تحتجوا إذا كان شئ إدارة لا تقوم بهذه الخدمة.

تدوين ونشر 26 خدمة إدارة متعلقة بالمقاولة في موقع (business-procedures.ma) لهذا فيه الرقمنة، هذه جهود الرقمنة.

إعداد مسودة مشروع قانون يتعلق بالإدارة الرقمية، صحيح أنه اليوم الخدمات المرقمة تزداد باستمرار، وعندنا عدد من الإدارات بذلت فيها جهود مشهودة وأحييا على هذا. اليوم كثير من المهنيين يمكن لهم من المكاتب دياهم يقضيو كثير من الأغراض، ويمكن أي متقاضي يتبع القضية دياهم عن طريق الانترنت كيف تتطور في المحكمة، ويمكن مثلا في قضية ديال شهادة الملكية يمكن لهم الحصول عليها عن طريق الانترنت، وهناك عزم على تطوير خدمات جديدة وهذا يخفض على المواطن، أو يقتصد عليه الجهد والمال والوقت وعلى المهنيين أيضا.

فلذلك الآن هناك العمل على إعداد مشروع قانون يتعلق بالإدارة الرقمية خاص يروم إعطاء الحجية القانونية للخدمات الرقمية ويجدد ضوابط الولوج المشترك من طرف الإدارات العمومية لبنوك المعلومات الإدارية وهذا غادي يكون قفزة بالنسبة للخدمات الإدارية.

إعداد مشروع ميثاق المرافق العمومية وهذا مطلب دستوري في إطار تفعيل أحكام الفصل 157 من الدستور، أعدت الحكومة مشروع ميثاق للمرافق العمومية باعتباره إطار مرجعي يضبط التزامات المرافق العمومية تجاه المواطنين والمواطنات وتجاه المقاولات، سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى التسيير مع تحديد الضمانات المؤطرة لعلاقة المرفق العمومي بالمرتفقين والمشروع الذي سيتم عرضه قريبا على مسطرة المصادقة إن شاء الله.

دعم التحول الرقمي للإدارة، تحدثت عنه هناك فيه واحد الجهد كبير، ربما نرجعو له إلى بغيتو بالمزيد من التفاصيل، ولكن اليوم جردت أكثر من 400 خدمة إدارية إلكترونية وقيست جاهزتها مع مسار المرتفق للحصول على هذه الخدمات، وإن شاء الله غادي تتطورو في هذه الرقمنة دياها.

تدوين مسطرة نزح الملكية لأجل المنفعة العامة ونشرها عبر البوابة

الفساد بالوقوف عليها، بل واعتقال بعض الأشخاص وإحالتهم على العدالة؛ إرساء اللجنة الوطنية للطلبات العمومية وتنصيب أعضائها، انطلاق أشغالها باعتبارها فاعلا أساسيا في تحسين حكمة هذه الصفقات، اللجنة الوطنية للطلبات العمومية التي أرسيناها من بين مهمما استقبال شكايات وتظلمات المقاولين والمستثمرين، وقد استقبلت فعلا عدد من الشكايات وبتت فيها، بطبيعة الحال ضد الإدارة، وأيضا استقبال عدد من الاستشارات من الإدارة نفسها في بعض الأمور اللي تتعرض والتي تحتاج إلى الاستشارة والخبرة ديال اللجنة الوطنية؛

اعتماد القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وبدأت الحكومة في تفعيل مقتضياته من خلال تعيين أعضاء لجنة الحق في الحصول على المعلومات بتاريخ 13 مارس 2019، ولضمان ممارسة الحق وضعت الحكومة مخطط تنفيذي مدقق شرعت في تنزيهه عبر تعيين الأشخاص المكلفين بالحصول على المعلومات وتكوينهم في كل إدارة، إدارة، احنا هاذ السنة القانون عطانا سنة لتنزيل البنات، أشنو هي البنات؟ هو كيفاش نخزنو المعلومات، كيفاش نصنفو المعلومات، كيفاش المعلومات يمكن الاستفادة منها بسهولة، كيفاش يكون عندنا أشخاص يمكن أن يتواصلوا مع المواطنين والمواطنين أو جمعيات المجتمع المدني أو مؤسسات أخرى تحتاج إلى هذه المعلومات. نحن الآن بهاذ الصدد وأتمنى وأطلب من جميع القطاعات الحكومية والمؤسسات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية أن تأخذ هذا الموضوع بجد، لأن الحصول على المعلومة هو واحد رافعة من روافع الشفافية في تدير الشأن العام وهو حق من حقوق المواطن؛

الانضمام لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في أبريل 2018 وإعداد مخطط العمل الخاص بهذه المبادرة لفترة 2018-2020 وتتبع تنفيذه عبر تطوير منصة إلكترونية خاصة وتعبئة مختلف الشركاء المعنيين للانخراط في تنفيذه.

قولوا ليا واش هاذ الشئ مفيد، واش هاذ الشئ عندو تأثير؟ أقول لكم نعم، أول تأثير هو أن هذه الإجراءات ساهمت في تحسين مؤشر إدراك الفساد ديال بلادنا لسنتين متتاليتين لأول مرة في تاريخ المغرب 17 مرتبة من المرتبة 90 سنة 2016، اليوم إلى المرتبة 73 سنة 2018، وإن شاء الله التحسن غادي يجي أكثر في المستقبل، هذا دليل على أن الإجراءات كانت فاعلة، كانت ناجزة وكانت مؤثرة على الواقع.

تحسين جودة المرافق العمومية، تعمل الحكومة أيضا على هذا المستوى، أولا من خلال برنامج وطني لتحسين الاستقبال في المرافق العمومية، ثانيا برنامج تحسين الخدمات العمومية، وأصدرنا في هذا مرسوم ديال تحديد كيفية الإشهاد على مطابقة نص الوثائق لأصولها، بمعنى إذا جيتي لشي إدارة طلبت لك شي وثيقة ما خاصهاش تطلب منك وثيقة فيها مصادقة على النسخ، هي غادي تدير المصادقة على النسخ، احنا واعيين

افتتاح الدورة الأولى للسنة التشريعية الأولى بتاريخ 14 أكتوبر 2016، والذي شكل في نظرنا محطة فارقة في تشخيص الاختلالات المتعددة التي تعيشها الإدارة العمومية المغربية.

السيد الرئيس،

لقد طرح الخطاب الملكي السامي تصورا إصلاحيا ذا بعد إستراتيجي، يهتم مختلف المجالات ويرسم خريطة طريق للحكومة لتحديث الإدارة وإعادة الاعتبار للوظيفة العمومية، ويقطع مع كل الشوائب التي تعيق الإدارة العمومية، بما يسهم في تمثيل أفضل لمبادئ الحكامة الجيدة وتبسيط المساطر والإجراءات وتحفيز الموارد البشرية.

واستحضارا لمضمون البرنامج الحكومي، فقد تعهدتم بجعل إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ورشا إستراتيجيا وألوية وطنية، والتزمتم بالقيام بإصلاح شامل وعميق للإدارة، بما يمكن من الوصول إلى إدارة حديثة، وانتظرنا القرارات الإصلاحية الكبرى التي ستبذلونها بتنفيذها، واعتقدنا أن الحكومة ستعمل على إعادة ترتيب الأولويات وعلى تدبير عملية الإصلاح الإداري في تجاوب وتناغم تام مع التوجيهات الملكية السامية ومع مطالب وتوصيات مختلف الفرقاء والمؤسسات، التي حملت طموحا قديما في التغيير وفي إصلاح وتحديث الوظيفة العمومية.

واعتقدنا كذلك، السيد الرئيس، أن الحكومة ستتعامل بالجدية المطلوبة مع هذا الموضوع، بالنظر إلى المكانة المحورية والرمزية التي تحتلها الإدارة العمومية منذ الاستقلال في خدمة الوطن والمواطنين ومواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها بلادنا، وبجنتنا عن حصيلة تنفيذ الالتزامات والوعود السخية التي وزعتها الحكومة وعن الأحلام الوردية التي رسمتها في خيال كل المغاربة إبان البرنامج الحكومي فلم نجد لها أثرا، فهل تحققت فعلا النقلة النوعية في الإدارة والوظيفة العمومية على مستوى الحكامة وإصلاح الإدارة؟ ما هو مآل مشروع ميثاق المرافق العمومية المنصوص عليه في الفصل 157 من الدستور، والذي كان سيسهم في إصلاح الحكامة العمومية والارتقاء بمنظومتها التدييرية؟ أين نحن من التزامكم القاضي بمأسسة التقييم في تدبير الاستراتيجيات القطاعية؟ هل تم إحداث مؤسسة أو آلية من هذا القبيل؟ ما مصير الآلية الحكومية المختصة بمتابعة التقارير الصادرة عن هيئات الحكامة والتفتيش والمراقبة ومتابعة تنفيذ توصياتها تحت إشراف رئيس الحكومة؟ ما مصير الإطار التنظيمي لمنظومة تدبير الشكايات التي وعدتم بها وأكدتم على أنها ستكون ملزمة للإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وأنها ستحدد مسطرة وأجال معالجة الشكايات؟ هل تمكنت الحكومة من القطع مع بعض العقليات والسلوكيات والممارسات المشينة التي تسيء للإدارة وللوظائف على حد سواء، كالرشوة والفساد واستغلال النفوذ والتغيب وعدم الانضباط في أداء العمل وغيرها؟

الإلكترونية المعنية واقترح الإجراءات التبسيطية لهذه المسطرة.

سادسا، تطوير منظومة تلقي ومعالجة تتبع ملاحظات المرتفقين واقتراحتهم وشكاياتهم، هادي تدارت فيه واحد البوابة خاصة، البوابة الوطنية للشكايات، (chikaya.ma) يوم الثلاثاء 9 يناير 2018 في إطار تفعيل مقتضيات المرسوم الخاص بهذا، اليوم عندنا إلى غاية 20 ماي، عندنا تقريبا 121000 شكاية التي أودعها المواطنين والمواطنون تمت معالجة 76%، منها وبلغت نسبة الرضا المعبر عنها في معالجة الشكايات 67%، وهذا شيء جيد، بطبيعة الحال المواطنين اللي قدرو باش يعبرو على الرضا أو عدم الرضا، ماشي دائما المواطنين تيعبرو على هاذ، ولكن الحمد لله، هذا شيء جيد ولكن نحن بصدد تطوير الاستجابة باش نرفعو نسبة المعالجة باش تكون أكثر من 76% والذي في رأينا لا تكفي.

إذن ختاماً، هذا الورش ديال إصلاح الإدارة، إصلاح الوظيفة العمومية يعد من أهم التحديات التي تواجه بلادنا، يستلزم تعبئة كل الجهود لربح هذا الرهان ولإحداث القطيعة مع ما كنا عليه، هذا ليس سهلا يحتاج إلى تعاون الجميع، سواء كان برلمانيين أو المجتمع المدني أو المواطن نفسه أو الخبراء أو الجامعات أو غيرهم من الذين يجب أن تتظافر جهودهم لتحسين الإدارة ولأحداث القفزة الضرورية في تاريخ الإدارة المغربية.

شكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للتعقيب على جواب السيد رئيس الحكومة المحترم.

المستشار السيد محمد سالم بنمسعود:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أنشرف باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلاله حزب الاستقلال بكل إرثه الوطني المتجذر باتمائه لتربة هذا الوطن العزيز بالمساهمة في هذه الجلسة الدستورية للتفاعل والتعقيب على جوابكم بشأن سؤال الفريق في موضوع سياسة الحكومة في تدبير التوظيف في القطاع العام ورهانات تحديث الإدارة.

بداية لا تفوتني هذه المناسبة دون أن أسجل باسم الفريق الاستقلالي بكل اعتزاز الأهمية الكبرى التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لهذا الورش، والذي كان موضوع - كما تفضلتم السيد الرئيس - خطب متعددة كان أبرزها على الإطلاق الخطاب الملكي السامي بمناسبة

السيد الرئيس،

من الممكن أن نستفيد بأسئلة مماثلة تؤدي جميعها إلى حقيقة واحدة، هو أنه لا شيء تحقق وأن الوعود والالتزامات الحكومية ذهبت أدراج الرياح.

وهنا لا بد من إثارة انتباهكم، السيد الرئيس، أن تدبير الحكومة أصعب وأعد مما كنتم تتصورون، وأنه بالأمس القريب وفي موقع المعارضة كان كلامكم غير الكلام ومواقفكم غير المواقف، لهذا يجب عليكم اليوم تدارك فضيلة الوضوح والنقد الذاتي والكف عن تعليق فشلكم على شجاعة الحكومات السابقة ونسب المنجزات لأصحابها.

ولا أخفيكم سرا السيد الرئيس على أنه لم يخطر على بال أحد أن نصل إلى هذا الحد من العجز في تنفيذ التوجيهات الملكية السامية وفي الالتزام بمضامين برنامجكم الحكومي، لم يخطر ببال أحد أن الحكومة ستستكين إلى البرامج والقرارات السطحية التي لم تستطع النفاذ إلى عمق الإشكاليات، بل وعلى العكس من ذلك جاءت في بعض الأحيان متنافية ومتعارضة مع المتطلبات المجتمعية.

لم يخطر كذلك على بال أحد أن الحكومة ستظل حبيسة عقلية تقليدية وبيروقراطية مفرطة في التعامل مع الوظيفة العمومية والإدارة العمومية، والتي لم تنجح في إرضاء حاجيات المواطنين في تمثل مبادئ الحكامة الجيدة.

السيد الرئيس،

مقتضب القول وموجزه أن الحكومة عجزت عن تحقيق وتنفيذ التزاماتها وأن الفجوة بين الحصيلة المنجزة ومضامين البرامج والخطابات هي دليل إدانة وصك اتهام على فشل الحكومة في إصلاح نظام الوظيفة العمومية.

وفي تقديرنا في الفريق الاستقلالي فقد كان على الحكومة أن تتعامل مع هذا الموضوع بنضج وحكمة، بدل من الانسياق وراء الحلول السهلة والبسيطة.

كان على الحكومة أن تركز جهودها على تحديث الإدارة وعصرنة الاقتصاد المغربي والرفع من إنتاجيته وقدرته الاندماجية وتنافسية بما ينعكس إيجابا على معدلات النمو السنوية وعلى التشغيل ويحدث القطاع اللازمة مع النموذج الحالي والذي عطل وأوقف محركات النمو.

السيد الرئيس،

الوقت يدهمني، وأريد أن أعرج على موضوع آخر يكنسي أهمية قصوى، يرتبط بتنزيل مقتضيات وروح القانون التنظيمي للتعيين في المناصب العليا، ما هي المعايير التي تحكمت في تعيين 1050 منصب سامي تم تعيينه أو تغييره؟ هل يتعلق الأمر بالكفاءات أو الاستحقاق أو بمعايير حزبية وبمنطق الغنيمة وتوزيع الكعكة بين أحزاب الأغلبية الحكومية؟ لماذا تصرون على وضع شروط على المقاس حتى حولتم الإدارات العمومية إلى ما يشبه ملحقات وفروع للأحزاب.

السيد الرئيس.

في الختام، لا بد من التأكيد على أن الجهوية المتقدمة كمقاربة عملية ناجعة في الحكامة الترابية هي حجر الزاوية الذي ينبغي أن تركز عليه الإدارة لتقريب المواطن من الخدمات والمرافق التي يحتاجها.

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الحركي المحترم تفضل. تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

عظفا على جوابكم القيم وتفاعلا معه وانطلاقا من واقع الإدارة المغربية واستحضارا لمجهودات الحكومة لإصلاحها وتحديثها وتطوير منظومتها، نود في الفريق الحركي إبداء الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، نسجل أهمية الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة لإصلاح المرفق العام وتحديثه والارتقاء به، خاصة في الجوانب المتعلقة بتبسيط المساطر الإدارية ومحاربة النغيغ غير المشروع وتحسين ظروف الاستقبال ووضع منظومة متكاملة لمعالجة الشكايات والتظلمات وبذل الجهود من أجل الانتقال إلى مستوى رقمنة الخدمات الإدارية؛

ثانيا، نعتبر في الفريق الحركي أن المراجعة الشاملة والإصلاح الجوهري للنظام الأساسي للوظيفة العمومية الذي أضحي متجاوزا هو المدخل الأساسي لضمان إدارة فاعلة وناجعة وأكثر إنتاجية ومردودية.

كما نسجل أيضا أن تشتت الأنظمة الأساسية للوظيفة العمومية وتعددتها أدى إلى تفاوت الوضعيات الإدارية والاجتماعية للموظفين العموميين، نتيجة اختلاف أنظمة الترتي وفي الأجور والتعويضات وهو ما ينعكس سلبا على أداء الإدارة، مما يستلزم وإلحاح التعجيل بتوحيدها وتجميعها.

وما دمننا نتحدث عن الأنظمة الأساسية هي مناسبة أيضا لنجدد التأكيد على ضرورة إخراج النظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية إلى حيز الوجود، والذي ينتظره أزيد من 150 ألف موظف لتحسين وضعيتهم المهنية والاجتماعية؛

ثالثا، أمام إشكالية الفوارق الجهوية والمحالية في توزيع الموارد البشرية، وأمام الخصاص المهول القائم مجاليا وجمهويا تنطلع في الفريق الحركي إلى إحداث تغيير بنوي في الوظيفة العمومية من خلال اعتماد خيار التوظيف

تاريخي منذ 50 سنة، تاريخي منذ أن اعتمدت الحكومات السابقة برامج التقييم الهيكلي، والذي كان الهدف الأساسي منه هو تقليص ميزانية الخدمات والخدمات في القطاع العام من تربية وصحة ونقل ومن كذلك صحة ونقل وكذلك التعليم.

وكانت كذلك هناك مجموعة من الاحتجاجات من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وكذلك من أحزاب كانت في ذلك الوقت ما نسيميا بالأحزاب الحليفة والتي نهت الحكومات على أننا نسير في إطار الإجماع وفي كذلك الضرب في حق من الحقوق الأساسية وهي التربية والتعليم وهي الصحة وهي الولوج إلى كل الخدمات العمومية التي تؤدي من جيوب المواطنين والموظفين من الضرائب.

كذلك كان لقاء السيد رئيس الحكومة ديال 15 أبريل 1994 والذي كان مؤتمر "الكاط" والذي كانت بدأت فيه سياسات ديال فتح الأبواب للسلع وكذلك للخدمات، وكانت منظمة التجارة العالمية أكدت ووضعت لوائح لكي تكون فيها تحرير مجموعة من البضائع، وكانت لوائح يقال يجب أن لا تمس، وهذه اللوائح هي اللوائح التي كانت مصنفة فيها كل الخدمات الاجتماعية من صحة، من تعليم، من نقل وكذلك من البريد ومن كذلك الاتصالات والمواصلات، لكن للأسف أن السياسات التي اعتمدها الحكومات هي التحرير وفتح المجال في الخدمات الاجتماعية إلى المضاربات. بالنسبة للصحة فتحت الباب للوبيات الدواء ولوبيات الخدمات الصحية.

بالنسبة للتربية والتعليم، فتحت الباب كذلك للرأسال دون الأخذ بعين الاعتبار على أن التربية والتعليم هي الوسيلة الوحيدة لتكافؤ الفرص، وهي كذلك الوسيلة التي يمكن من خلالها أن نبني مستقبلا وأن تكون هناك تنمية حقيقية وأن يكون هناك نموذج تنموي يعتمد على التصنيع. إذا أهملنا التربية والتعليم كخدمة وأهملنا الصحة كخدمة للمواطنين ورفعنا من أئمة النقل عندما خوصصنا النقل تم ارتفاع الثمن ديالو، خصوصية التعليم أدت إلى مشاكل أساسية وهي التي نحن الآن بصدد نقاشها، نتكلم عن..

السيد الرئيس:

بضع ثواني ماشي مشكل.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

بضع ثواني، أنا بغت تقول بأنه من بين الأشياء التي يجب أن نعتمدها وهو التقييم، التقييم بالنسبة لكل الإصلاحات التي عرفتها الإدارة العمومية، وأخص بالذكر الإصلاح الذي كان في 2003 تم إعداد برنامج لدعم إصلاح الإدارة بتمويل من 3 جهات مانحة، ويتعلق الأمر بالبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والاتحاد الأوربي بمبلغ يناهز 9.6 مليار درهم وعلى مدى 6 سنوات وعلى 4 مراحل، ولم تعط أي نتيجة ولم يكن هناك تقييم للميزانية.

العمومي الجهوي وتعميمه في جميع القطاعات الحكومية والجماعات الترابية، وهو ما سيتحقق عبر ربط التكوين بالتوظيف في نفس الجهة والتنصيب على الطابع الجهوي للمباريات وتوزيع المناصب المالية المحدثة برسم قانون المالي وفق معيار الخصاص في الجهات؛

رابعا، السيد رئيس الحكومة، لا يخفى عليكم الأهمية البالغة التي اكتسبها إخراج الميثاق الوطني للتمركز الإداري إلى حيز الوجود، اعتبارا لكونه مدخلا لإرساء الجهوية المتقدمة ناجعة وهادفة، ومحددا للقواعد الجديدة التي تحكم العلاقات بين مختلف مكونات الإدارة المركزية واللامركزية بما يضمن النجاعة في التدبير، مع العلم أن رهاننا في الفريق الحركي كان هو إصدار الميثاق في صيغة قانون وليس برسم ليكون أكثر قوة، وكان طموحنا أيضا أن نستهل بتفعيل هذا الميثاق من الوزارة المكلفة بإعداده، وهي الوزارة المنتدبة المكلفة بالإصلاح الإداري وبالوظيفة العمومية التي لا يعقل أن تبقى وزارة مركزية بدون فروع جمهورية؛

خامسا، تعلمون، حدد الباب الثاني عشر من الدستور المبادئ الأساسية التي يجب أن تحكم توجه سير المرافق العمومية، ونص بالأساس على إصدار ميثاق المرافق العمومية وهو ما لم يتحقق إلى حد الآن، لذا نتطلع في الفريق الحركي للتعجيل بإخراجه إلى حيز الوجود؛

سادسا، وختاما أمام تعدد إشكاليات واختلالات الإدارة المغربية وأمام انتظارات وتطلعات المواطنين لإصلاحها وتحديثها وإعمالا للمقاربة التشاركية نجدد التأكيد في الفريق الحركي على مطلبنا المتعلق بتنظيم مناظرة وطنية حول إصلاح الوظيفة العمومية. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

السلام عليكم ورمضان كريم.

السيد رئيس الحكومة،

وليتي كنتعرض الشعب المغربي على الاحتجاج وعلى من؟ على الموظفين البسطاء، لحوايط القصير هما الموظفين إلى ما عطاوش ولا ما داروش نحتجو عليهم، ولكن إذا احتج الشعب المغربي أو أي فئة من الشعب المغربي على سياسة حكومتكم، فأنتم تتعرضون لذلك بالقمع والضرب والجرح والاعتقالات.

إذن هاذا من بين الأشياء اللي بغيت نقولها ليك، هل أصبحت عميين السيد رئيس الحكومة؟ التحقتم بصفوف الذين يجرسون من أجل الحقوق والواجبات.

تكلمتم عن الوظيفة العمومية، وقلتم أنه هناك مشكل تاريخي، فعلا

النقطة الثانية الله يجازيك بخير ما تباقوش تلوحو الاتهامات هكذا،
التعيين في المناصب العليا تتم وفق معايير كذا كذا إلى آخر.
الاتهامات، هاذي اتهامات لا تليق، إذا كين شي ملف محدد عندكم فيه
إشكال أنا موجود نستقبل أي برلماني ويجيبو ليا ولكن ملف محدد، لا، غير
صحيح.

اسمح ليا، أولا هناك منظومة شكايات واضحة، هناك الوسيط، أي
واحد حس بأنه... لأنه هاذ التعيين في المناصب العليا كيفاش تقيم؟ لا ما
شي اللجنة، قبل اللجنة، طلب ترشيحات عمومي، بمعنى أي واحد من
هاذوك الناس اللي بغاو يترشحو يمكن ليه يدير شكاية، يطعن في المسطرة
قبل ويطعن من بعد، ويوصلو لنا الشكاية، وصلناها للوسيط، الوسيط
تتوصل بعشرات الشكايات باستمرار، ولكن هاذي أي شكاية جات فيها
تتحققو فيها، اسمح لي، وراه خاصكم تعرفو واحد القضية راه كان طلب
ترشيحات تيجينا 2 و1، راه خاصنا غير المرشحين ما تلقاوهومش في كثير
من التخصصات، لأن ذاك الشي (pointu) وما خاصناش ثاني تهمو،
هاذو الزيدة ديال الإدارة، واش تعينو واحد مقطوع من الجذر؟ دائما
خاصو مسار، فيه شروط.

أنا أرى أنه من الغريب أن نبخس جهود بلادنا؟ أليس من الغريب أن
نشتغل ونخدمو وتكون نتائج وتقولو ما كين والو ونسدو عينينا بحال إلى
كان غير البياض؟ أليس من الغريب أن نسود باستمرار؟ هذا هو الغرابة.
أنا أقول أتعهد أنه أي شكاية في أي موضوع من هاذ المواضيع أنا
مستعد أن أعالج واتبعها مع الوزير المعني إلى نهايتها، هاذ الشي اللي كين
أسمو، إلى ما كان حتى شي شكاية كيفاش أنا غادي ندير أنا نعرف هاذ...
يمكن كين شي اختلالات، ولكن غادي تكون نادرة، لأن أولا فيها طلب
ترشيحات، طلب الترشيحات يمكن أي واحد يتقدم فيها، فيها تعيين لجان،
واللجان ولينا تشتطرو فيها تكون من قطاعات متعددة، متنوعة، ياك
فهمتني؟

فلذلك ما نسودوش، يمكن تكون بعض الإشكالات، ولكن في الغالب
الأعم، الحمد لله، كلهم أبناء الإدارة المغربية تدرجو فيها، عندهم شروط ديال
إما شروط علمية وشروط مهنية وشروط في الخبرة وشروط التجربة، ديم
هاذ الشروط كينة، وهاذو اللي تعينو راه مغاربة، حشومة هاذ الإدارة
العليا راه ما كينش هاذ القضية ديال السيطرة الحزبية، يمكن يكون شي
حالة أو 2 الحالات ما عندناش فيها دليل، اللي عندو دليل يجيبو ليا، اللي
ما جابش الدليل يسكت.

ولكن يمكن شي واحد يجي عندي إلى شك وخا ما عندوش الدليل،
يمكن يجي عندي يقولها ليا، بلا ما نضربو لها الطر، علاش؟ لأن أنا تنتهم
ناس وما عنديش دليل، ولكن غير عندي الشك كنبداو تتشوهو الناس
غير هكك، حشومة، وأنا أشنو عندي علاقة بهاذوك اللي تبتعنو، ما
عندي قرابة عائلية، ما عندي حتى حزبية، فينا هما هاذو ديال الحزب

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة، لا تضطريني لقطع الصوت، قلنا بضع ثواني ماشي
بضعة دقائق.

السيد رئيس الحكومة تفضل للرد على ما استمعنا إليه من تعقيبات
السيدات والسادة المستشارين.

السيد رئيس الحكومة:

طيب، بغيت نشكر الجميع.

على كل حال الجهود التي بذلتها الحكومة في هذا المجال ديال إصلاح
الإدارة والوظيفة العمومية جهود واضحة جلية للعيان، أنا ما عرفتش علاش
مرة كيقول لك المؤشرات الدولية، كنجيبو المؤشرات الدولية كيغادو يهرب
صافي ما بقاتش، كنعادوشو شي حاجة أخرى، خاصنا نكونوا واضحين.
بلادنا في هذه السنتين حققت إنجازات مهمة بمؤشرات وطنية،
بمؤشرات دولية وعلى الأرض، يكفي أن أقول بأنه فيما يخص الشكايات،
وأنا أستسمح السيد المستشار المحترم اللي حضر على هذا الموضوع ديال
الشكايات، هناك مرسوم، الإطار القانوني موجود، وجدنا مرسوم لأول مرة
ودليل اهتمام الحكومة أنه الحكومة تعينت، صادق البرلمان عليها 26 أبريل،
في يونيو 2017 بعد 3 أو 4 شهور أصدرنا المرسوم لكي يرسي المنظومة
الوطنية للشكايات، وهذه المنظومة الوطنية للشكايات اللي صدر لها هاذ
المرسوم 23 يونيو 2017 فوراً خرجنا البوابة الوطنية للشكايات في يناير
2018، وبدأت فعلا العمل وقلنا توصلنا ب 121000 شكاية من
مواطنات ومواطنين طيلة هذه المرحلة.

حقيقة أحيانا ما كتكونش شكايات، تكون ملاحظات تكون
اقتراحات، ولكن في الغالب شكايات، وهذه منظومة موحدة متكاملة
واحدة منصة كيدخل لها كيدر الشكاية ديالو كتوصل أي إدارة بغا، من تم
تتوصل للصحة كتوصل للتعليم، كتوصل مؤسسة عمومية، كتوصل إلى
آخره، أشنو الأهمية ديال نجمعوها في منظومة واحدة؟ أنه كتنبغو مركزيا
الإدارات النسبة ديال الإجابة ديالها وديال المعالجة للشكايات واش هي
كبيرة ولا قليلة باش نبهو هذيك الإدارات، هذا هو الأهم ديالها كيمكن لنا
نراقبو ويمكن المواطن بنفسو يراقب.

فلذلك هذا واحد العمل مهم، يمكن نقولو المعالجة ديال الشكايات خاص
يتطور أنا متفق معكم، كيقولو هاذ الشي ما كافيش، أنا متفق معكم بطبيعة
الحال احنا متواصلين كنعصلو بالشكايات يوميا مكتوبة وكنحولها على
القطاعات المعنية إلى آخره.

إذن كنعظن بأنه حتى المتابعة ديال الملفات أنا كنعظن ميزان تستدعيو
السيد الوزير للجنة وتناقشو معه ملف بملف، شوية بشوية باش استكمال
المعطيات، لأن غير المعطيات أحيانا نرى أنها ما كتكونش متوفرة بما فيه
الكفاية.

على حضوركم وعلى مساهمتكم.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلة المكتوبة المسلمة للرئاسة.

- مداخلة المستشار عبد اللطيف أعمو.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار الجلسة الشهرية لتقديم "أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة"، في محور: "سياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا".

نظرا لضيق الوقت المخصص للمداخلة، سأقتصر على محور البحث العلمي في منظومتنا التربوية.

فموضوع تداولنا اليوم موضوع وطني كبير، موضوع شاسع متعدد الأبعاد يصعب، بل يستحيل الإلمام به في بضعة دقائق.

ومصير بلادنا، ومستقبل أبنائه، مستقبل وطن وشعب، يتوقف إلى حد كبير على حل هذه الإشكالية العويصة، إشكالية التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي.

كما أن مسار تطوير البحث العلمي (الذي يهمننا أساسا في هذه المداخلة) لا يمكن مقارنته بمعزل عن المنظومة التربوية ككل، لأنه امتداد لها، وترجمة لانتكاساتها وإخفاقاتها.

ويعتبر تعزيز الرأسمال البشري في مجال التربية والتكوين أمرا أساسيا. ويتأتى ذلك من خلال:

- إعادة النظر في المناهج التربوية وطرق التدريس، حتى تتمكن المدرسة العمومية المغربية من نقل القيم الإيجابية وقيم الافتتاح وتضمن اكتساب المهارات الأساسية وتمتين التكوين المهني المؤدي إلى فرص عمل حقيقية،

- حسن اختيار أفضل المدرسين وأرقامهم مستوى وتحفيزهم وتقييمهم المستمر بهدف جلب أحسن المرشحين المؤهلين ذوي الإمكانيات العالية نحو مهن التدريس، التي هي في العمق مهن الكفاءة والمهوبة والرسالة المهنية والشغف المهني (vocation)،

- تطوير آليات التقييم والتأطير الملائم من أجل الرفع من أداء المدرسين الممارسين بدل الترقيع والارتجال الحالي،

- مواصلة تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتعميمها في المدرسة العمومية من أجل تيسير وتقييم اكتساب المعارف الأساسية والمساعدة على تكوين المدرسين ودعم

ديالي؟ ما كابينش. غنقول لك بالأساء ما عندي علاقة عائلية، ما عندي علاقة بمنطقة، كاع هاذ الشي كامل.

وبالمناسبة أنا لن أحايي أحدا لا من حزبي ولا من عائلتي ولا من شي حاجة أخرى نهائيا، وأنا ما عنديش هاذ الشي في حياتي وما محتاجينش لاذك الشي بالمناسبة، ما محتاجينوش، وأنا من مصلحتي وأنا تنقولها للوزراء، من مصلحتهم يعينو الإنسان الكفاء الخبير لأن غادي يعاونو في المهمة ديالو، إلى عين شي واحد لأسباب حزبية أو أسباب عائلية أو أسباب أخرى غير مناسبة، ولكن ماشي المستوى غادي يطيح به، ما غاديش يحقق الأهداف ديالو، وهو بعد ثلاث أو أربع سنوات خاص يعطي نتيجة.

فلذلك أنا هاذ الرسالة اللي تنوجهها ماشي فقط للإخوان البرلمانين حتى للمسؤولين، حتى للوزراء، تنقولها لهم حتى هم يأخو هاذ الشي بعين الاعتبار، وتنديرو جمدنا والله يجيينا في الصواب.

اللجنة الوطنية للطلبات العمومية، باش تشوفو هاذ القضية ديال أسمو، توصلت، وراه تعينت غير في 2018، ب 173 شكاية وطلبات رأي من الشركات المنافسة ومن المقاولات أو الشركات صاحبة الطلبات العمومية، وتوصلت ب 121 طلب استشارة قانونية واردة من مختلف الأشخاص المعنويين وجاوبت على الأغلبية ديالها، مما يعني أنها أداة وآلية فعلا لإنصاف هاذ المقاولات وهاذ الشركات، كايين اللي تيجيو عندنا وراه تنتولاهوم من غير الطلبات العمومية، كايين ثاني الناس اللي تيجيو عندي وتيجيو ليا الشكايات والطلبات، وتحاولو نحلو المشاكل وتدخلو ونشوفو إلى تظلمو نوقفو معهم، إلى عندها الدليل ديال الظلم، ولكن ثاني يجيبو الدليل، لا تنهم الناس غير هكا بدون دليل، اتهام بدون دليل غير معقول لأنه يجبط الإدارة ويجبط المسؤولين ويجبط الناس اللي كيشغلو. دائما كايين ناس كيشغلو وناس ما كيشغلوش، راه دائما موجودين احنا عارفين عارفين بأن "حوتة واحدة كخنز شوري"، احنا فاهمين هاذ الشي مع الأسف الشديد، فلذلك إلى كايين شي حاجة وشي اختلال احنا نتعاونو عليه نراجعوه ونعالجه، ولكن نوقفو على الاختلال بالنات، أن لا نطلق الأحكام عامة.

مرة أخرى نحن عندنا الثقة في بلادنا عندنا ثقة في الوطن ديالنا وفي المستقبل ديالنا وبرعاية جلالة الملك والإشراف ديال جلالة الملك، وعندنا ثقة على أنه في هذه الأوراش التي تحدثت عنها إصلاح الإدارة وإصلاح الوظيفة العمومية إن شاء الله غنحققو مزيد من التقدم بإذن الله بتعاون الجميع ومنهم أتم إن شاء الله.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين المحترمين ولل سيدات والسادة الوزراء

ففي دراسة أصدرها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي سنة 2017 تحت عنوان "تقييم سلك الدكتوراه لتشجيع البحث والمعرفة" أكد المجلس على أن "المنظومة الوطنية للبحث لم تصل إلى مستوى النضج بعد، على الرغم من إسهاماتها وإنجازاتها، الشيء الذي كان له تأثير على طلبة دراسات الدكتوراه، فهو ما يزال في طور الاغتناء والتغير وإعادة التنظيم باستمرار".

وقد أشار التقرير إلى مواطن الضعف الرئيسية لقطاع البحث، وتمثل أساسا في:

- ◀ غياب جهاز سلطة لتنسيق السياسات والبرامج القطاعية في مجال البحث العلمي والابتكار وتنمية التكنولوجيا،
- ◀ انعدام سياسة واضحة ومعلنة في مجال البحث بهدف توضيح الرؤية على المديين المتوسط والبعيد،
- ◀ تعقيد تدبير الميزانية وبطؤه،
- ◀ إنشاء أعداد متزايدة من المؤسسات للبحث خارج الحرم الجامعي وتشتيتها جغرافيا،
- ◀ غياب التشجيعات لفائدة المقاولات من أجل البحث والتنمية والابتكار،

◀ عدم وجود التقييم المستمر والمتكرر لمنظومة البحث. مع التأكيد على أن إشكالات البحث العلمي لا ترتبط أساسا بمسألة التمويل، بل بحكامة القطاع وضرورة إعادة هيكلة بنيت البحث العلمي. ن البحث العلمي بشقيه النظري والتطبيقي بجانب تنمية الموارد البشرية بشكلان ممر طبيعيا لأية تنمية بشرية منصفة ومستدامة. فلا يمكن أن نتصور تنمية بدون كفاءات ولا بحث علمي، كما لا يمكن تصور وجود كفاءات ولا بحث علمي بدون قرار سياسي.

ولا يمكن إرساء نموذج تنموي جديد دون التركيز على تهمين الكفاءات والخبرات المغربية بشراكة مع الخبرات الدولية وبدون الاهتمام بالمدرسة العمومية، باعتبارها المدخل الأساسي والمحوري لكل إصلاح هادف.

ونتساءل، ونحن في خضم نقاش وطني حول النموذج التنموي الجديد، هل يمكن بناء هذا النموذج بدون بحث علمي حقيقي منتج؟ وليس فقط من منطلق أبحاث نظرية مصيرها رفوف مكتبات المؤسسات الجامعية ومعاهد البحث، بل أيضا وأساسا أبحاث علمية يعقبها استثمار في مجالاته، بل واختراع وإنتاج وصناعة... في خدمة التنمية المستدامة والشمولية.

فهل هناك بلد في العالم بلور ومارس نموذجا تنمويا بدون بحث علمي وإنتاج يبني عليه؟ هل هناك بلد في العالم تقدم بدون بحث علمي؟

وهل تساءلنا، في خضم هذا النقاش، عن موقع ومكانة البحث العلمي في نموذجنا التنموي الجديد المشهود؟

فإذا كان على المدرسة أن توفر الخدمة التربوية الجيدة لكل أبناء هذا الوطن بدون تمييز أو استثناء، فحودة المنظومة التربوية في شموليتها، من

التدبير الجيد للمؤسسات التربوية العمومية،

والهدف الأساسي هو خلق دينامية ومنظومة محفزة على الإبداع والخلق وحرية التفكير الداعمة لاختيار مسار البحث العلمي من خلال اعتماد مقاربة منطقية مبنية على حسابات متوسطة وطويلة الأمد تعتمد الرؤية الواضحة في حرصها على المطابقة بين حاجيات المجتمع المغربي وبرامج التكوين ثم ملاءمتها مع برامج البحث العلمي الموجه أساسا لخدمة التنمية الشمولية.

-1-

لن نتطرق لتشخيص أزمة التعليم والتكوين، فالتشخيص معروف وأسباب وتجليات الأزمة واضحة ويقر بها الجميع. السؤال المطروح علينا اليوم هو ما العمل لمواجهة هذه الأزمة والخروج منها؟ هل نجتز نفس الخطاب، ونفس المقاربة، ونفس الرؤية مع بعض الترفيعات والمبادرات القطاعية، كما فعلت حكومات سابقة بدون جدوى؟ أم نحن مطالبون اليوم، أمام الفشل المتتالي لكل محاولات الإصلاح السابقة، بمقاربة جديدة جريئة، ومراجعة شاملة، وقرارات تاريخية لمعالجة وحل الأزمة وليس تجلياتها؟

المطلوب اليوم تغيير رؤيتنا، كأمة وليس فقط كأحزاب أو كمكونات سياسية، لقضية التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي، تغييرا جذريا وفتح آفاق جديدة ضمن رؤية أشمل لمجتمع العلم والمعرفة.

إن إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ببلادنا يبقى **"مسؤولية مشتركة** بين الدولة والأسرة وهيئات المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ..

وكان طموحنا أن تشكل مناقشة مشروع القانون - الإطار فرصة مثالية لتحقيق التعبئة الشاملة حول رهان الإصلاح الشامل للمنظومة التربوية الوطنية وتأهيلها وتجديدها.

لكننا نلاحظ بأن النقاش العام ما لبث أن سقط في مجريات يطغى عليها طابع هوياتي ضيق بعقلية اعتقاد البعض أنه يملك لوحده سر الهوية الوطنية.

مما جعل المشروع عاجزا عن تجاوز الهندسة اللغوية بوضعها في إطارها الموضوعي المستقبلي تأسيسا على المصلحة الوطنية ومصلحة الأجيال ومصلحة البلاد.

ولو فعلنا الذكاء الجماعي واستحضرنا المصلحة الوطنية الخالصة لما ضيعنا الكثير من الوقت في معارك جانبية غير مثمرة.

-2-

لقد أثار انتباهنا في تقرير رئيس الحكومة عن حصيلة نصف الولاية أنه لم يشر إلى البحث العلمي إلا في فقرة يتيمة، رغم أن البحث العلمي بشقيه النظري والتطبيقي بجانب تنمية الموارد البشرية بشكلان ممر طبيعيا لأية تنمية بشرية منصفة ومستدامة.

الذي تلعبه العلوم والتكنولوجيا في مستقبل الاستراتيجيات الدولية. مما يجعلنا نتساءل عما تحقق من الطموحات التي كانت وراء سن هذا القانون - والذي لم نعد نسمع عنه الكثير؟ خصوصا وأن لهذا المركز مسؤولية مواكبة السياسة الحكومية من أجل النهوض بالبحث العلمي والابتكار والتنمية التكنولوجية، من خلال تقوية مرتكز تمويل البحث العلمي واعتماد منظومة للتقييم والتتبع وانتقاء المشاريع وضمان استمرارية جميع الخدمات المرتبطة بالبحث العلمي وإرساء الحكامة الجيدة. كل ذلك من خلال استراتيجية المركز 2018 - 2022.

وكم كان بودنا أن نسمع من الحكومة موقع البحث العلمي في سياستها العمومية ومآل المجهودات المبذولة عبر عقود، وما هي حصة البحث العلمي في عمل الحكومة في نصف ولايتها؟

-4-

من موقع مجلس المستشارين كصوت المنتخبين بامتياز، نتساءل حول موقع البحث العلمي الموجه للتنمية ولدعم الجماعات الترابية. **البحث العلمي: رافعة في خدمة التنمية والقرار الترابي.**

فكثيرا ما يحتاج الفاعل السياسي والتراخي لتوجيه علمي وتقني وعملي مرتبط بتدبير المجال بهدف تطوير فهم الفاعلين وتحسين جودة المعلومة العلمية والتقنية ومستوى تداول المعلومة والمعارف بهدف المساعدة على تبني الخيارات الرشيدة.

والمغرب، حسب شهادة العديد من المؤسسات، لديه ميزة التوفر على "خرائط طريق قطاعية" (المغرب الأخضر - مخطط التصنيع - مخطط المغرب الرقمي - المخطط الأزرق - ...) : وهي وثائق تسمح بتقاسم عملية التشخيص وتحديد الأهداف والغايات، لكنها تقتصر في الغالب على وصف أهداف طموحة ومرقمة دون أن ترقق بتدقيق وتحليل محجري بحثي أكاديمي يسمح بتبرير الاختيارات والتوجهات.

كما أن الدولة المركزية تبادر في غالب الأحيان إلى إطلاق سياسات عمومية على نطاق واسع دون المرور بالمحطة الإلزامية والمنطقية للتجريب على المستوى المحلي، فيما مستوى تداول المعلومات والمعارف ونقلها كما ونوعا لا يسمح بتطوير فهم الفاعلين وتحسين جودة المعلومة العلمية والتقنية في خدمة التنمية.

فبدون تطوير القرار الداخلي المنشأ وترشيد النفقات العمومية وتبني الخيارات الرشيدة ودعم البحث العلمي والتقني الموجه أساسا نحو التنمية، ستبقى مواقف الفاعلين المؤثرين في العملية التنموية مبالغة في الغالب إلى الجهد.

ودور البحث العلمي والأكاديمي أساسي في هذه الدينامية التنموية (مجال تدبير الموارد الطبيعية والطايقية - ضمان الأمن الغذائي - تطوير تقنيات البناء الصديقة للطبيعة - الملازمة مع رهانات الثورة الرقمية - التحكم في

التعليم الأولي إلى العالي هو المسار الطبيعي لتشجيع البحث والمعرفة. فالجامعة ليست مؤسسة مستقلة ومعزولة عن باقي المؤسسات التربوية الأخرى، بل هي امتداد طبيعي لنظام تعليمي رديء وضعيف، بدءاً من الابتدائي مروراً بالثانوي وانتهاءً بالتعليم العالي ... ومن شأن تقوية مكانة البحث العلمي أن يمكن المغرب عبر تعزيز الاستثمار في رأسماله البشري والاجتماعي من أن يأمل تحقيق مكاسب اقتصادية وعلمية هامة وملموسة.

وقد سلطت بعض الدراسات والبحوث الضوء على إمكانية الرفع من مستوى الرأسال البشري والاجتماعي من خلال توفير بعض الرافعات والتحفيزات ذات الصلة بالالتزام الطوعي والتطوير الإيجابي لمجال البحث العلمي، حيث يمكن من خلال تطوير قطاع البحث العلمي تحقيق الطموح في مجتمع ينعم بمزيد من الرفاهية المشتركة، بشرط الاعتراف والقبول بعدد من المبادئ الهامة، وعلى رأسها:

أولاً: غياب الحلول السحرية الجاهزة والمستوردة.

فالحلول ستكون داخلية المنشأ ووطنية أو لا تكون، وستكون وليدة ميكانزمات معقدة ومتشابكة ويتصور لا مركزي.

ثانياً: الصبر والالتزام.

فالحلول المجدية والمستدامة غالباً ما تتبلور نتائجها على المديين المتوسط والبعيد.

ثالثاً: الثقة وعدم الاستسلام.

إن السعي نحو الفعالية والتنافسية في جانب الإدارة والإنتاج والتخصص لا يمكن التخطيط له بدقة، لأن مجال البحث العلمي مجال معقد ومتحرك. وستبقى النتائج غير قابلة للتنبؤ.

رابعاً: وضوح الرؤية.

فالمنظومة ودينامية التغيير غير مستقرة ورهينة الصدمات على الصعيد الوطني والدولي، وهي مؤثرة في توجهات البحث العلمي واختياراته.

لكن يجب وضع هذا التحول في صلب اهتمامات المنظومة التربوية، وتوجيهها نحو بحث علمي هادف ونوعي. مما يقتضي تعزيز القدرات المؤسساتية والبشرية والاجتماعية في إطار تفعيل الجهوية الموسعة.

-3-

كلنا نعلم أن بلادنا تتوفر على مركز وطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني منذ منتصف السبعينات بمقتضى ظهير 5 غشت 1976 وأُسندت له العديد من المهام في ظل غياب سلطة حكومية معينة بتطوير وتوجيه وتدبير الأبحاث العلمية والتقنية على جميع الأصعدة.

ثم جاء قانون 00.80 المتعلق بإحداث المركز الوطني للبحث العلمي والتقني (CNRST) في غشت 2001 لسد الفراغ فيما يخص الدور الهام

وفي هذا الإطار، يمكن للمغرب أن يعتمد على روافع أساسية وحقائق للتغيير، ومن ضمنها:

- ◀ مستوى استقراره السياسي والمؤسسي،
- ◀ المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (من خلال الالتقائية المعيارية مع الاتحاد الأوروبي)،
- ◀ التشبيك وافتتاح البحث العلمي على مختلف دول العالم، وحرص المغرب على توسيع قاعدة شركائه وتنويعها منذ بداية الألفية الجديدة.

ففي زمن العولمة واقتصاد المعرفة والثورة الرقمية لا تتراكم ثروات الدول بفعل كمية العمل والرأس المال المتوفر فحسب، بل كذلك من خلال جودة المؤسسات والمعارف والممارك والمهارات وجودة البحث الأكاديمي ذي النفع العام والتأثير الجماعي من خلال إدماج مراكز البحث في مخططات التنمية.

وهذا المسار من أفضل المحفزات لتوطيد التماسك الاجتماعي والاقتصادي وضمان الإقلاع الاقتصادي المنشود.

كما أن إصلاح قطاع البحث العلمي، من خلال تدبير الموارد البشرية عبر الاعتماد الفعلي لمفاهيم الكفاءة والأداء والنتيجة كعناصر مركزية في عمليات التوظيف وتدبير الموارد والترقية ضروري. كما يقتضي الأمر مراجعة أنظمة إدارة الجودة الداخلية وتطويرها بهدف تعزيز مراقبة مخرجات الجامعة.

ويقتضي تدبير الموارد المالية، إقحام الجامعة في منطق التنافسية وإشراك القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، عوض الاعتقاد على ميزانية عمومية ثابتة تختلط فيها الميزانية الفرعية المخصصة للنظافة وصيانة المرافق مع الميزانية الفرعية المخصصة لإنتاج المعارف العلمية، وتلتهم أغلبها مصاريف التسيير.

كما أن إطلاق دينامية الجهوية الموسعة في ارتباطها بالبحث العلمي عبر اللامركزية النسقية والنقل الحقيقي والتدريجي للسلطات التقريرية والصلاحيات والموارد والإمكانات المطابقة للمستويات الترابية المناسبة وللجامعات ومؤسسات البحث العلمي على الصعيد الجهوي ورش لا بد من فتحه مجدية ومسؤولية.

-5-

في الأخير، لا بد هنا من الإشادة بالعديد من العلماء المغاربة في الفلك والفيزياء والطب وغيرها من العلوم، الذين برزوا على الصعيد العالمي، وغالبا بإمكانيات ذاتية، وكان لإنجازاتهم واكتشافاتهم وقع كبير في مجالات بحثهم واشتغالهم. وهو ما يؤكد وجود رصيد بشري هام في المدرسة والجامعة المغربية لا ينقصه إلا التثمين والتشجيع.

فلدينا كفاءات ونوايع في مجال البحث العلمي في مختلف التخصصات في داخل الوطن وخارجه. عدد هام من العلماء المغاربة ينتجون أبحاثا واختراعات كبرى تستفيد منها مراكز البحث في بلدان أجنبية وشركاتها لتسويق إنتاجاتهم واختراعاتهم.

رهانات النقل واللوجستيك، ...)

فلا يمكن للمغرب تحقيق نمو مستدام لا يقل عن متوسط 4.5 % سنويا على مدى 25 سنة دون الرفع من الاستثمارات في الرأس مال غير المادي وتجويد الاعتمادات العمومية المخصصة للبحث العلمي.

وهو ما يطرح تصورا عقلانيا ومؤظرا للظروف التي ستسمح للمغرب بالتنظير إلى مستوى اللحاق المتسارع بالركب الاقتصادي.

من أجل مجتمع منفتح وتواق للمعرفة.

يشكل الرفع من مستوى المعارف والممارك العامة للشعب المغربي أول درجات الرقي بمستوى الرأس مال البشري والاجتماعي. لكن، ما دام التدريس في الجامعة، كما في المستويات الأخرى الأدنى منه، يتركز على التلقين ونقل المعلومة واجترارها في غياب الفكر النقدي اللازم والتحفيز على المبادرة، فلا يمكن أن نرتقي إلى مستوى إنتاج كفاءات بشرية منتجة للمعرفة العلمية المفيدة.

كما أن تفضيل الدولة للتخصصات التقنية على التخصصات المعرفية من شأنه تفريخ يد عاملة طيبة قد تستجيب لمتطلبات المؤسسات العمومية والمقاولات الخاصة التي تنتظر منها أن تكون فقط قادرة على تنفيذ المهام اليومية، لكن، في غياب أي قدرة على الإبداع والاقتراف والمبادرة.

وهذا الدور الإيجابي المحفز للفكر النقدي يجب أن تلعبه المدرسة العمومية في المقام الأول، من خلال تحريك آليات ثلاثة:

- أولا: الرفع من مستوى المعارف العامة المحفزة على التفكير البناء،
- ثانيا: تعزيز المساءلة والشفافية،
- ثالثا: تقوية اللامركزية.

هذا بالإضافة إلى وضع آليات فعالة للحكومة المؤسسية بهدف تقييم وتقويم السياسات العمومية في هذا المجال.

لكن هذه الآليات الثلاثة ما تزال تشكو من ضعف الفعالية بسبب عدم استفادة السياسات العمومية بالشكل المطلوب والمرغوب من البحث الأكاديمي العلمي. وهذا الوضع هو ما يفتي البحث العلمي والأكاديمي ضعيفا ومهمشا نسبيا.

كما أن التطورات التي جاء بها دستور 2011 من آفاق تطوير الجهوية الموسعة وآفاق إبرام اتفاقيات التبادل الحر المعق والشامل، وخصوصا مع الاتحاد الأوروبي (الذي ينتج كل يومين ونصف مقابل ما ينتجه المغرب في ظرف سنة كاملة!) هما فرصتان تاريخيتان من أجل تطوير الاقتصاد والمجتمع المغربي، وتحمل في ثناياها فرصا استثنائية لتنمية البحث العلمي والأكاديمي وتطوير فعالية الرأس مال المادي والبشري والمؤسسي.

ويمكن للمغرب أن يصبح في أفق الجيل القادم أول بلد غير منتج للنفط في شمال إفريقيا ينضم إلى نادي الدول الوسيطة ذات الدخل المرتفع إن أحسن استغلال هذا المعطى.

بطاقة حول مؤشرات البحث العلمي وطنيا:

- وضعية البحث العلمي مُخجلة وتعكس واقع الجامعة المغربية.
- ضعف الجامعة المغربية، يؤثر على وضعية البحث العلمي، باعتبارها المنتج الرئيسي للبحث العلمي.
- الموارد البشرية والإنتاج العلمي
- عدد الباحثين: 647 باحث لكل مليون نسمة في المغرب، في مقابل 5000 / مليون نسمة في البلدان الغربية.
- إنتاج المقالات العلمية: مشاركة المغرب في المقالات العلمية في العالم لا تتجاوز 0.03 من الإنتاج العام.
- الأبحاث العلمية: أقل من 856 بحثا علميا لكل مليون مواطن.
- تقسيم الأبحاث بين الجنسين، الرجال ما زالوا يحتكرون البحث العلمي في المغرب بنسبة 68%.

وهي مؤشرات عن:

- ضعف إنتاج المعرفة العلمية الجيدة كما ونوعا؛
- الجامعة المغربية تحتل مكانة متأخرة في الترتيب الدولي للجامعات، وتحتل المرتبة السادسة قاريا بعد تونس ومصر وكيينا وجنوب إفريقيا.
- الإفناق في مجال البحث العلمي

- الميزانية المرسودة للبحث العلمي: تتراوح ما بين 0.2 و 0.4% من الناتج الداخلي الخام، كما هو الحال في معظم الدول العربية، مقابل 4 و 6% من الناتج الداخلي الخام في الدول المصنعة.
- لا تمثل النفقات الداخلية المرسودة للبحث والتنمية سوى 0.73% من الناتج الداخلي الخام (علما أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين قد أوصى بأن تصل هذه النسبة إلى واحد % سنة 2000.
- ترصد جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، ما يناهز 40% من ميزانيتها العامة للبحث العلمي؛

- إسرائيل تنفق على التعليم أكثر من 6.5% من ناتجها الإجمالي، وبلغت نسبة العلماء والباحثين في هذا البلد أكثر من 76 لكل 10 آلاف نسمة، واستطاعت إنشاء عدد مهم من المعاهد والمراكز العلمية، في ميادين التكنولوجيا المتقدمة، والبحث الزراعي وتطوير السلاح، والإلكترونيك، والتقنيات الدقيقة... الخ.

أهم التحولات في مجال البحث العلمي.

- نلاحظ مؤخرا التراجع الملحوظ للإنتاج العلمي المشترك بين الجامعيين المغاربة والجامعيين الفرنسيين - كشركاء تقليديين للمغرب - والذي تقلصت نسبته من 35% سنة 2000 إلى حوالي 22% سنة 2014.
- نلاحظ ارتفاعا ملموسا لمقالات مشتركة بين باحثين مغاربة ونظرائهم في دول أخرى غير ناطقة بالفرنسية، من بينها إسبانيا التي انتقلت نسبة

وقد سبق لجلالة الملك أن استقبل البعض منهم ووشحهم بأوسمة ملكية. فهل تم التفكير في استثمار هذه الكفاءات العالية واستقدامها لتطوير البحث العلمي ببلادنا ليصبح بحثا منتجا لاكتشافات علمية واختراعات تدخل بها عالم اليوم؟ كما فعلت بعض البلدان الآسيوية التي كانت قبل عقود قليلة في نفس وضعنا وأصبحت اليوم ضمن البلدان المتقدمة بفضل تشجيع البحث العلمي ودعم الابتكار.

فهل تم التفكير في توفير بنيات استقبال من معاهد ومختبرات وهيئات مختصة حكومية وغير حكومية، لاحتضان هذه الكفاءات والنويع وتوفير كل الشروط التحفيزية لعلماؤنا وباحثينا ومخترعينا في الخارج وداخل أرض الوطن؟

فلدينا كذلك مخترعون مغاربة ينالون جوائز دولية عن اختراعاتهم ويصنفون في مراكز متقدمة دون أن ينتبه إليهم أحد في الداخل، وقد تتلفهم مراكز بحث وشركات أجنبية. فإذا تقدم بلادنا لمخترعيها من شروط تطوير البحث والابتكار والمرور لمرحلة الإنتاج والتصنيع والتسويق؟

نحن بحاجة ماسة اليوم، السيد رئيس الحكومة، إلى الانتباه بجد لهذه المسألة، ليس فقط بمنظور تقني والرفع من الميزانية المخصصة للبحث العلمي، بل أساسا بتغيير مقاربتنا للموضوع ليصبح البحث العلمي ودعم الاختراع سياسة عمومية قوية ورافعة أساسية للتنمية وبعد وزن في النموذج التنموي الجديد المنشود.

نحن بحاجة إلى مخطط وطني لتطوير البحث العلمي والاختراع على غرار مشاريع: المغرب الأخضر، المغرب الرقمي، المخطط الأزرق، المخطط الصناعي الخ...

نحن بحاجة ماسة لمخطط "مغرب البحث العلمي والابتكار": مخطط له هيئة مركزية لقيادة استراتيجيته، وبنيات تحتية من معاهد ومختبرات، ووضع خاص لمراكز البحث العلمي بالجامعات وكليات الطب والمستشفيات الجامعية، والبحث الزراعي، ومراكز تابعة لمختلف المعاهد والمؤسسات العمومية والشبه عمومية والخاصة... و ليكون الباحث فيها ليس فقط مجرد موظف ورقم تأجير، بل مسلحا بوضع مادي ومعنوي محفز على الإنتاج والاجتهاد والاختراع، وأهم محفز معنوي هو تحويل البحث والاختراع إلى الإنتاج والتسويق أو استعمال نتائجه في مختلف مناحي الحياة العامة.

نحن بحاجة إلى هيئة تنسيق بين كل مراكز البحث، تتابع كل إنتاجاتها وتبحث عن تمويلات إضافية وعن إمكانيات لاستخدام التصنيع والتسويق، بتنسيق مستمر مع المصالح الحكومية المعنية ومع المؤسسات الاقتصادية والشركات العمومية والخصوصية.

وفي الأخير لا بد من القول أن نجاح مشروع وطني كبير للبحث العلمي والابتكار مرتبط بتحقيقه بحل المشكلة الأصل، أي أزمة التعليم في شموليتها.

عبد اللطيف أعمو.

- على المستوى العربي، نشر الباحثون المغاربة مع زملائهم في المنطقة العربية 1322 مقالة علمية مشتركة ما بين 2005 و2014. (خلال نفس الفترة، نشر الباحثون السعوديون 14.093 مقالة علمية مشتركة، والمصريون 13.183 مقالة من نفس الفئة).

المقالات المشتركة معها من 4 إلى 11%، والولايات المتحدة من 4.88 إلى 8%، وإيطاليا من 3.20 إلى 7.34%، وألمانيا من 2.22 إلى 8.15%، وبريطانيا من 1.5 إلى 6.90%.